مجلة الجامعة الإسلاميّة للغة العربيّة وآدابها

مجلة علميّة دوريّة محكمة

الجزء ٢

العدد :١٩
يناير - مارس ٢٠٢٦م

مجلة الجامعة الإسلاميّة للغة العربيّة وآدابها الجزء ٢


١٣٨
١٩٦


بسم الله الرحمن الرحيم

معلومات الإيداع

في مكتبة الملك فهد الوطنية

النسخة الورقية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٣ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٧٦

النسخة الإلكترونية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٤ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٨٤

الموقع الإلكتروني للمجلة

http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة عبر المنصّة الإلكترونية

البحوث المنشورة في المجلّة تعبّر عن آراء الباحثين

ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

جميع حقوق الطّبع محفوظة للجامعة الإسلامية

هيئة التحرير

د. تركي بن صالح المعبدي
(رئيس هيئة التحرير)
أستاذ النحو والصرف المشارك بالجامعة الإسلامية

د. خليوي بن سامر العياضي
(مدير التحرير)
أستاذ تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها المشارك بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبد الرزاق بن فراج الصاعدي
أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبدالرحمن بن دخيل ربه المطرفي
أستاذ الأدب والنقد بالجامعة الإسلامية

أ.د. الزبير بن محمد أيوب
أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية

د. مبارك بن شتيوي الحبيشي
أستاذ البلاغة المشارك بالجامعة الإسلامية

أ.د. محمد بن ظافر الحازمي
أستاذ اللسانيات بالجامعة الإسلامية

د. عبد المجيد بن عثمان اليتيمي
أستاذ أصول اللغة المشارك بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبدالله بن عويقل السلمي
أستاذ النحو والصرف بجامعة الملك عبدالعزيز

أ.د. علي بن محمد الحمود
أستاذ الأدب والنقد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. عبد الرحمن بن مصطفى السليمان
أستاذ اللّغات والآداب السامية والترجمة بجامعة لوفان – بلجيكا

أ.د. علاء محمد رأفت السيد
أستاذ النحو والصرف والعروض بجامعة القاهرة بمصر

أ.د. سعيد العوادي
أستاذ البلاغة وتحليل الخطاب بجامعة القاضي عياض بالمغرب

الهيئة الاستشارية

أ.د. محمد بن يعقوب التركستاني
أستاذ أصول اللغة بالجامعة الإسلامية

أ.د. محمد محمد أبو موسى
أستاذ ورئيس قسم البلاغة بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر

أ.د. تركي بن سهو العتيبي
أستاذ النحو والصرف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. عياد بن عيد الثبيتي
أستاذ النحو والصرف بجامعة أم القرى

أ.د. سالم بن سليمان الخماش
أستاذ اللغويات بجامعة الملك عبدالعزيز

أ.د. ناصر بن سعد الرشيد
أستاذ الأدب والنقد بجامعة الملك سعود

أ.د. منصور بن محمد الغامدي
أستاذ الصوتيات الحاسوبية بهيئة تقويم التعليم والتدريب

أ.د. عبد الفتاح محمد حبيب
أستاذ النحو والصرف والعروض بكلية الزقازيق بجامعة الأزهر

أ.د. حسن دربر
أستاذ الترجمة وعلم المصطلح بجامعة القاضي عياض بالمغرب

أ.د. عزالدين محمد المجدوب
أستاذ اللسانيات بالجامعة التونسية

أ.د. محمد بن صالح الشنقيطي
أستاذ النقد الأدبي الحديث بجامعة جدارة بالأردن

أ.د. صالح بن الهادي رمضان
أستاذ الأدب والنقد بجامعة تونس

قواعد النشر في المجلة (*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- ألا يكون مستلاً من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيّته.
- أن يشتمل البحث على:

– عنوان البحث باللغة العربية وباللغة الإنجليزية.
– مستخلص للبحث لا يتجاوز (٢٥٠) كلمة؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
– كلمات مفتاحيّة لا تتجاوز (٦) كلمات؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
– مقدّمة.
– صلب البحث.
– خاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات.
– ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية.
– رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.

- في حال (نشر البحث ورقياً) يمنح الباحث نسخة مجانية واحدة من عدد المجلة الذي نُشر بحثُه فيه، و (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل – وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة – في أي وعاء من أوعية النّشر – إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو).

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة: http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

محتويات العدد

م	البحث	الصفحة
١)	الأثرُ الْفَلْسَفِيُّ والْمَنْطِقِيُّ فِي شَرْحِ ابْنِ يَعِيشٍ عَلَى الْمُفَصَّلِ دراسة في تداخل الفكر الفلسفي والتحليل النحوي **د. عواض محمد عطيان القارحي**	٩
٢)	الاستراتيجية الحجاجية في الأبواب التأسيسية من كتاب الأصول لابن السراج **د. عائشة قاسم علي شماخي**	٦٣
٣)	وصف الحيوان في الشعر الجاهلي –دراسة بيئية **د. عادل بن علي الغامدي**	١١٣
٤)	أسرار التجاور في آيات الربا والإنفاق في الذكر الحكيم **د. علي بن محمد آل نومة القحطاني**	١٦٥
٥)	الهُويَّة في رواية ما بعد الكارثة –دراسةً نقديَّةً مقارنةً في فرانكشتاين في بغداد لأحمد سعداوي والطَّريق لكورماك مكارثي **د. محمد بن لافي اللويش**	٢٣٧

م	البحث	الصفحة
٦)	الاستلزامُ الحواريّ في خِطاب السِّيرة الذاتية السُّعودية دِراسة تداولية في سِير غازي القصيبي أنموذجًا **د. مريم معيبد عبيد الرشيد**	٢٨٣
٧)	نبرُ الكلمةِ وتدفّق الدلالةِ في الخطابِ دراسةٌ في الديناميّةِ التواصليّةِ "تنظير وإنجاز" **د. نجلاء علي مطري**	٣٣٥
٨)	خطاب الحبّ في كتاب (الزهرة) لأبي بكر الأصفهاني **د. منى بنت سعود آل تويم**	٣٧٧
٩)	تقييم أداء النماذج اللغوية الضخمة (LLMs) في كشف وتصنيف الأخطاء الكتابية لدى متعلمي اللغة العربية لغة ثانية **د. خليوي سامر خليوي العياضي**	٤٢٩
١٠)	مصفوفة مقترحة للمهارات اللازمة لمهارة التحدث لمتعلمي اللغة العربية الناطقين بلغات أخرى وفقًا للإطار الأوروبي المرجعي المشترك **د. علي بن محمد الغامدي**	٤٧٧

الأثرُ الْفَلْسَفِيُّ والْمَنْطِقِيُّ فِي شَرْحِ ابْنِ يَعِيشٍ عَلَى الْمُفَصَّلِ
دراسة في تداخل الفكر الفلسفي والتحليل النحوي

The Philosophical and Logical Influence in Ibn Ya'ish's Commentary on Al-Mufaṣṣal
A Study on the Interrelation of Philosophical Thought and Syntactic Analysis

د. عواض محمد عطيان القارحي

الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية بكلية العلوم والآداب الإنسانية

بجامعة طيبة

البريد الإلكتروني: aqarhi@taibahu.edu.sa

استلام البحث A Research Receiving		اعتماد البحث A Research Approving
02/11/2025		17/12/2025

نشر البحث
A Research Publication

شوال ١٤٤٧هـ = April 2026

DOI:10.36046/2356-000-019-011

الملخص

يسعى هذا البحث إلى دراسة الأثر الفلسفي والمنطقي في شرح ابن يعيش على المفصل، وتحليل مظاهر تداخل الفكر العقلي بالتحليل النحوي فيه، بوصفه نموذجًا متفردًا لتفاعل الفلسفة مع النحو في التراث العربي. ويعتمد البحث منهجا وصفيا تحليليا استقرائيا يقوم على تتبّع المفاهيم الفلسفية والمنطقية وتطبيقاتها في بناء القاعدة النحوية واستنباط العلل والأحكام؛ ويعالج الفصل الأول فيه الأبعاد الفلسفية والمنطقية في الشرح إذ يبرز المبحث الأول توظيفَ ابنِ يعيش لمفاهيم الجوهر والعرض، والكلي والجزئي، والحد والرسم، والعلة، في تفسير الظواهر النحوية وتعليلها، في حين يتناول المبحث الثاني ملامح المنهج المنطقي من خلال اعتماد أدوات القياس والاستقراء، وإبراز العلاقة بين المقدّمات والنتائج، بما يعكس نزعةً عقليةً منظمة تتحكم في بنية التحليل.؛ أما الفصل الثاني، فيتناول مظاهر التداخل بين الفكر الفلسفي والتحليل النحوي، مبينًا كيف نظر ابن يعيش إلى اللغة بوصفها نظامًا عقليًا، وكيف أسهم المنطق الأرسطي في صياغة رؤيته القاعدية وتفسيره للمستويات الإعرابية؛ وتخلص الدراسة إلى أن ابن يعيش لم يكن ناقلًا للفكر الفلسفي، بل موائمًا بينه وبين أصول النحو العربي، فحقق توازنًا دقيقًا بين المنهج السمعي والمنهج العقلي، مما يجعل شرحه للمفصل شاهدًا على نضج الفكر النحوي واتساع أفقه الفلسفي.

الكلمات المفتاحية: ابن يعيش، المفصل، الفلسفة، المنطق، التحليل النحوي.

Abstract:

This study aims to examine the philosophical and logical influence in Ibn Yaish's *al-Mufaṣṣal*، and to analyze the ways in which rational thought intersects with syntactic analysis therein, viewing it as a unique model of the interaction between philosophy and syntax in the Arabic intellectual tradition. The study adopts a descriptive, analytical, and inductive approach, based on tracing philosophical and logical concepts and examining their applications in the formulation of syntactical rules and in the derivation of syntactic causes and rulings. The first chapter addresses the philosophical and logical dimensions of the commentary: the first section highlights Ibn Yaish's employment of the concepts of substance and accident, the general and the specific, definition, diagram and causality in interpreting and justifying syntactic phenomena; the second chapter examines features of the logical method through the tools of syllogism and induction, and the relationship between premise and conclusion, reflecting a systematic rational tendency in the analytical structure. The second chapter explores the manifestations of the interplay between philosophical thought and syntactic analysis, showing how Ibn Yaish viewed language as a rational system and how Aristotelian logic contributed to shaping his rule-based vision and his interpretation of syntactic levels. The study concludes that Ibn Yaish was not merely a transmitter of philosophical thought but rather reconciled it with the principles of Arabic syntactic, achieving a precise balance between the auditory and rational approaches, making his commentary on *al-Mufaṣṣal* a testimony to the maturity of syntactic thought and the breadth of its philosophical horizon.

Keywords: Ibn Yaish - *al-Mufaṣṣal* – philosophy – logic-grammatical analysis.

المقدمة

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإنَّ التراث النحويّ العربيّ يُمثلُ أحد أبرز مظاهر تجليات العقلية العربية الإسلامية في تعاملها مع الظاهرة اللغوية، لا بوصف اللغة مجرد أداة للتواصل، بل باعتبارها نسقًا فكريًا منظمًا يقوم على منطق داخلي يقتضي الضبط والتحقيق والتأصيل، وقد تكوّن هذا النظام النحوي في أحضان بيئة فكرية ثرية تتفاعل مع علوم متعددة، كالفقه، والبلاغة، والمنطق، والفلسفة، وضمن هذا السياق المعرفي المتكامل، برزت نصوص نحوية استثمرت المعارف الفلسفية والمنطقية بوصفها أدوات تحليل وتأصيل، كما هو الشأن في (شرح ابن يعيش للمفصل) للزمخشري، حيث تتجلّى معالم تداخل الفكر الفلسفي والمنهج النحوي المتأثر بالمنطق الأرسطي بوضوح.

لقد كان علماء العربية، منذ نشأة الدرس النحوي، يتعاملون مع اللغة باعتبارها تجليًا لنظام معرفي محكم، وكان من الطبعي أن ينفتح هذا النظام على المعارف العقلية الأخرى، وعلى رأسها الفلسفة والمنطق، لاسيما بعد حركة الترجمة الواسعة للتراث اليوناني في العصر العباسي، وهو ما أوجد تداخلاً وتفاعلاً معرفيًا بين النحو والفلسفة والمنطق. وفي هذا السياق برز ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في شرحه لكتاب "المفصل"، بمنهجه القائم على إدخال أنساق تحليلية مستمدة من المنطق الأرسطي، ومفاهيم فلسفية مثل الجوهر والعرض، والكلي والجزئي، والحد والرسم، بوصفها أدوات تفسيرية لما تناوله من قضايا نحوية ومسائل تحليلية.

ويأتي هذا البحث ليكشف عن مدى تجلّي المفاهيم الفلسفية والمنطقية في شرح ابن يعيش، وطبيعة تفاعلها مع التحليل النحوي، وآليات توظيفها ودمجها في بنية

القواعد النحوية، ومرجعياتها الفلسفية، وحدود مشروعها التأويلي، وهو بذلك يهدف إلى تقديم قراءة معمّقة لشرح "المفصل"، تضعه في إطار أرحب يتجاوز حدود البنية اللغوية إلى البنية الفكرية والفلسفية التي حكمت تصوّره للعلاقة بين اللغة والعقل.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تأتي أهمية هذا البحث من سعيه إلى إعادة قراءة العلاقة بين الفكر الفلسفي والتحليل النحوي في التراث العربي من خلال شرح ابن يعيش للمفصل، الذي يمثل مرحلةً متقدمة في تداخل علوم اللغة وعلوم العقل، فالتحليل النحوي عند ابن يعيش لا يقومُ على الوصف وحده، بل يرتكز على رؤية استدلالية تجعل من النحو علمًا برهانيًا يقومُ على مبادئ المنطق والتفكير الفلسفي، ومن ثمَّ فإنَّ الدراسة تكشف عن عمق البنية الذهنية التي شكّلت تصورات النحاة، وتبرز كيف تسربت المفاهيم الميتافيزيقية والمنطقية ـ كالجوهر والعرض، والحد والرسم، والكلي والجزئي ـ إلى المنظومة النحوية، فصاغت كثيرًا من عللها ومفاهيمها الأساسية. وبهذا تسهم الدراسة في سدّ فجوةٍ بحثية ظلّت قائمة بين النظر الفلسفي والتقعيد اللغوي، وتقدم نموذجًا لتكامل العقل واللغة في الفكر العربي الوسيط.

أسباب اختيار الموضوع:

أما أسباب اختيار الموضوع فترجع إلى عدة أسبابٍ أهمها ما يأتي:

١. كثافة الحضور الفلسفي والمنطقي حيث يتميز شرح ابن يعيش بكثرة توظيفه للمصطلحات والمفاهيم المنطقية، مما يجعله نصًّا مثاليًا لدراسة التفاعل بين الفلسفة والنحو على نحو تطبيقي عميق.
٢. صرامة المنهج ودقة التحليل، فلقد اتَّسم ابن يعيش بقدرة عالية على بناء العلل وتقعيد القواعد وفق منطق يجمع بين السماع والعقل، وهو ما يكشف عن طبيعة التفكير النحوي في أرقى مراحله.

٣. مكانة النص وأثره العلمي؛ إذ يُعد شرح المفصل من أهم الشروح النحوية التي أثرت في المدارس اللغوية اللاحقة، ودراسته من منظور فلسفي تضيء الجذور الفكرية التي أسست للنحو العقلي.

٤. منهج التوفيق بين العقل والنقل فيجمع ابن يعيش بين احترام النص اللغوي والانفتاح على المنهج العقلي، مما يجعله نموذجًا للنحوي الذي يستخدم الفلسفة أداةً للفهم لا غايةً في ذاتها.

الدراسات السابقة:

تناولت دراسات سابقة الصلة بين الفكر المنطقي والنحو العربي من زوايا متعددة، ويمكن إجمال أبرزها كما يلي:

١. **حسين نصار، النحو العربي ومناهجه في التفكير**، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠م.

درس نصار بعض أعلام النحو كالزمخشري وابن هشام، محللًا مناهجهم من زاوية منطقية، وأوضح أثر الفكر العقلي في طرائقهم في التعليل والتقعيد. غير أنه لم يتناول ابن يعيش، رغم مكانته البارزة في المدرسة النحوية العقلية.

٢. **علي الجندي، المنطق ومناهج البحث العلمي**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط٥، ١٩٨٢.

خصّص الجندي مبحثًا حول البناء الذهني للغة وعلاقته بالمنطق، مبرزًا أثر التفكير العقلي في صياغة التعبير اللغوي، لكنه اقتصر على الجانب الفلسفي العام دون التعمق في التطبيقات النحوية أو نصوص التراث.

٣. **حسن موسى الشايب، "المنطق والنحو في الفكر العربي"**، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، مجلد ٤١، ١٩٨٤.

قدم الشايب دراسة موجزة في أثر المنطق على النحو العربي، مشيرًا إلى تشابه آليات الاستدلال بين المجالين، غير أنه اكتفى بالإطار النظري العام دون تحليل نصي معمّق.

٤. **علي الوردي، منطق ابن خلدون**، بيروت: دار القلم، ١٩٨١. تناول الوردي ما أسماه "منطق النحاة"، موجّهًا نقدًا لما رآه جمودًا نظريًا في تفكيرهم، حيث حولوا النحو من أداة لفهم اللغة إلى نسق مغلق من القواعد الشكلية، مع التركيز على الجانب الاجتماعي والنفسي أكثر من التحليل العلمي أو البنية المعرفية للنحو.

٥. **عبد العزيز حمودة، المرايا المقعّرة: نحو نظرية نقدية عربية**، القاهرة: المركز القومي، ١٩٩٨. عالج حمودة طابع الجدل النظري في التراث النحوي، وكيف تحوّل البحث اللغوي إلى مجال للتفكير الفلسفي والنقدي، لكنه انطلق من منظور ثقافي ونقدي عام دون التوجه للتحليل التفصيلي للمفاهيم النحوية ذات الطابع الفلسفي.

٦. **مدخل إلى النحو العقلي عند ابن يعيش**، مجلة مجمع اللغة العربية الجزائري، العدد ٢١، ١٩٩١م.

ركزت الدراسة على منهج ابن يعيش في النحو العقلي، وبيّنت كيف وظّف المفاهيم المنطقية والفلسفية في بناء القواعد النحوية.

٧. **محمد خريبش، الأسس المعرفية والمرجعيات الفلسفية للخطاب النحوي عند ابن يعيش**، المدونة، مجلد ٩، عدد ٢، نوفمبر ٢٠٢٢م. تناولت الدراسة الخلفية الفلسفية والمنطقية للخطاب النحوي عند ابن يعيش، مبرزًا العلاقة بين الفكر الفلسفي والنحوي من منظور تحليلي.

٨. **محمد خريبش، أثر المنطق الأرسطي في صياغة الحد النحوي عند ابن يعيش: دراسة تطبيقية في كتابه شرح المفصل**، التواصلية، عدد ١٠. ركزت هذه الدراسة على التطبيقات العملية للمنطق الأرسطي في بناء القواعد النحوية عند ابن يعيش، مع أمثلة تطبيقية من كتابه شرح المفصل.

أوجه الاتفاق والاختلاف

أوجه الاتفاق: تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة على وجود صلة وثيقة بين النحو العربي والفكر المنطقي، وعلى أن الفكر النحوي العربي تأثر بطرائق الاستدلال الفلسفي واشتغل على مفاهيم عقلية واضحة. كما تشترك معها في الإيمان بأهمية الكشف عن البعد الفكري للنحو وارتباطه بطرائق التفكير.

أوجه الاختلاف: تتجاوز الدراسة الحالية الطابع النظري العام الذي سادت به تلك الأعمال إلى **تحليل نصي دقيق لشرح ابن يعيش للمفصل**، بوصفه نموذجًا لتفاعل الفلسفة مع النحو. فهي لا تكتفي بإثبات التأثر، بل تسعى إلى **تحليل آليات التداخل بين المفاهيم المنطقية** (كالجوهر والعرض، والحد والعلة) وبين بناء القاعدة النحوية، لتكشف طبيعة الفكر النحوي بوصفه فكرًا استدلاليًا لا وصفيًا فحسب. كما تتميز الدراسة بمنهج تحليلي تأويلي يجمع بين الدرس النحوي الدقيق والنظر الفلسفي العميق، مما يمنحها أصالة وإضافة نوعية إلى ميدان البحث في أثر الفلسفة والمنطق في التحليل النحوي.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة التفاعل بين النحو العربي والفكر الفلسفي والمنطقي من خلال تحليل شرح ابن يعيش للمفصل، وذلك بالكشف عن المفاهيم العقلية التي استند إليها في بناء التصور النحوي، وبيان أثرها البنيوي في صياغة القواعد وتعليلها، مع تقويم هذا الأثر من حيث إيجابياته وحدوده المنهجية والنظرية، إلى جانب

الإسـهام في بلورة رؤية متجددة تُبرز مكانة النحو العربي ضـمن منظومة العلوم العقلية وتؤكد طابعه الاستدلالي والمعرفي.

تساؤلات البحث

وانطلاقًا من هذه الأهداف، يسعى البحث إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١. ما أبرز المفاهيم الفلسفية والمنطقية التي وظّفها ابن يعيش في شرحه للمفصل؟

٢. كيف أسهمت هذه المفاهيم في بناء القواعد النحوية وصياغة التعليل النحوي عنده؟

٣. إلى أي مدى كان الأثر البنيوي لهذه المفاهيم فاعلًا في تطوير الدرس النحوي، وما حدود هذا الأثر منهجيًا ونظريًا؟

٤. كيف يمكن الإفـادة من تجربـة ابن يعيش في إعـادة النظر في علاقـة النحو العربي بالعلوم العقلية ضمن منظور معاصر؟

منهج البحث:

اعتمد البحث منهجًا وصفيًا تحليليًا استقرائيًا، من خلال تتبع المفاهيم الفلسفية والمنطقية في نصوص ابن يعيش وتحليل كيفية توظيفها في بناء القواعد النحوية في شرح المفصل، ودراسة سياقاتها ووظائفها بدقة، وربطها بأصولها النظرية في المنطق والفلسفة، كما يُسـتثمر المنهج المقارن في الموازنة بين اسـتخدام ابن يعيش للمفاهيم العقلية، ومواقف نحويين آخرين من هذا التداخل، كابن هشـام، وابن مضـاء، وابن السـراج، بهدف الوصـول إلى رؤية نقدية تقوّم تجربة ابن يعيش ضـمن المشـهد النحوي العربي. وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن هذا البحث لا يسعى فقط إلى الكشف عن الأثر الفلسـفي في النحو عند ابن يعيش، بل يهدف إلى بناء وعي أعمق بطبيعة العلاقة

التفاعلية بين اللغة والعقل، بوصفها علاقة قائمة على الإبداع والتحليل المتكاملين، لا انفصام فيها بين الشكل والمضمون، وبين الظاهر اللغوي والباطن الفلسفي.

خطة البحث:

جاءت خطة البحث في مقدمة اشتملت على بيان أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، والأسئلة التي يسعى إلى الإجابة عنها، مع عرض موجز للدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الأثر الفلسفي والمنطقي في النحو وبيان ما أضافه هذا البحث إليها، كما تناولت المقدمة المنهج المعتمد في الدراسة، وخُتمت بعرض الخطة العامة للبحث ومباحثه.

التمهيد وفيه: الإطار التاريخي والنظري للبحث، موضحًا العلاقة بين الفلسفة والنحو؛ السياق التاريخي لتداخل الفلسفة والمنطق مع النحو العربي؛ وأخيرًا مفهوم التحليل النحوي عند ابن يعيش.

الفصل الأول– الأثر الفلسفي والمنطقي في شرح ابن يعيش، ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول– المفاهيم الفلسفية في التحليل النحوي، ويضم العناصر الآتية:

الأول: مفهوم الجوهر والعرض وتطبيقهما في تفسير الظواهر النحوية.

الثاني: الكلي والجزئي وأثرهما في بناء القاعدة النحوية.

الثالث: الحد والرسم والعلة: حضور المفهوم الفلسفي في التعليل النحوي.

المبحث الثاني– المنهج المنطقي في الاستدلال والتحليل ويضم العناصر الآتية:

الأول: ملامح القياس والاستقراء في بناء القاعدة.

الثاني: العلاقة بين المقدمة والنتيجة في التعليل النحوي.

الثالث: أمثلة تطبيقية من شرح المفصل تبرز المنزع العقلي والمنطقي.

الفصل الثاني: التداخل المعرفي والتقويم، ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول– مظاهر التداخل بين الفكر الفلسفي والتحليل النحوي، ويضم:

١. اللغة بوصفها نظامًا عقليًا عند ابن يعيش.
٢. أثر المنطق الأرسطي في تنظيم التفكير النحوي.
٣. خصوصية التفاعل بين الفلسفة والنحو في تجربته.

المبحث الثاني– تقييم الأثر الفلسفي والمنطقي في النحو عند ابن يعيش

أولاً: إيجابيات هذا التأثير

ثانيًا: الانتقادات والحدود

ثالثًا: خلاصة مركّزة – الفلسفة والمنطق أدوات لا بدائل

الخاتمة وبها أهم النتائج والتوصيات.

التمهيد: الإطار التاريخي والنظري

أولًا- الإطار النظري للبحث: الفلسفة والنحو – تقاطع أم انفصال؟

ظل الجدل قائمًا بين الباحثين حول العلاقة بين النحو والفلسفة: هل الفلسفة دخيلة على النحو؟ أم إنَّ النحو، بوصفه نظامًا عقليًا، يقتضي التفاعل مع المفاهيم الفلسفية والمنطقية؟ وقد مثّل ابن خلدون أحد من أنكر هذا التداخل، حين اعتبر أنَّ إدخال الفلسفة في النحو أدى إلى تعقيده وخروجه عن مقصوده التعليمي، بينما رأى آخرون، كابن السراج، والفارسي، وابن يعيش، أن المنطق لا يناقض السماع، بل يضبطه ويقننه، وهو بذلك ضرورة لفهم الظاهرة النحوية بعمق(١).

ومن هذا المنظور، يتعامل البحث مع الفلسفة والمنطق لا بوصفهما قوالب جاهزة أُسقِطت على النحو العربي، بل باعتبارهما ممارسات تحليلية انبثقت من داخل العمل النحوي ذاته، وسعت إلى التحديد والتقعيد والتعليل، وهي مقاصد مشتركة مع التفكير الفلسفي. وبناءً على ذلك، فإن العلاقة بين النحو والمنطق ـــ كما تتجلى في شرح ابن يعيش ـــ لا تمثل إقحامًا أو استعارة سطحية، وإنما علاقة بنيوية أسهمت في تشييد جهاز نحوي عقلاني متماسك.

ثانيًا- السياق التاريخي لتداخل الفلسفة والمنطق مع النحو العربي

لم يكن علم النحو علمًا معزولًا عن سائر العلوم العقلية في الثقافة الإسلامية، بل

(١) عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، تحقيق علي عبد الواحد وافي (القاهرة: دار نهضة مصر، ٢٠٠٤)، ٥٧٣؛ وانظر: أبو بكر محمد بن السري ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي (بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٧٤)، ١: ١٢–١٦؛ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ط٥ (بيروت: دار النفائس، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، ٤٥–٧٨؛ موفق الدين يحيى بن يعيش، شرح المفصل، تحقيق إميل بديع يعقوب، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م)، ١: ٧–١٠.

كان نتاج بيئة فكرية نشطة احتضنت جملة من المعارف، على رأسها المنطق والفلسفة. وقد بدأ هذا التداخل يظهر بشكل بارز منذ القرن الثالث الهجري، حينما نشطت حركة الترجمة عن اليونانية والسريانية، ولا سيما في عهد المأمون، الذي أسّس "بيت الحكمة" ووجّه العناية نحو ترجمة كتب المنطق والفلسفة لأرسطو وأفلاطون وغيرهم(١).

ومع التسليم بأنَّ المفاهيم النحوية الأساسية والمصطلحات الكبرى قد عرفت قدرًا من النضج والوضوح في مراحل مبكرة من نشأة النحو العربي، وأنَّ أصولها تشكَّلت في سياق عربيٍّ خالص، فإنَّ الترجمات الفلسفية والمنطقية ــ ولا سيما المنطق الأرسطي ـ أسهمت في تدقيق أدوات النظر والتحليل، وأسهمت في إعادة تنظيم تلك المفاهيم وضبطها منهجيًّا. وقد أفاد النحويون من هذه الأدوات في توضيح المصطلحات، وترتيب القواعد، وتعزيز مسالك الاستدلال، خاصة في ظل تعدد المذاهب النحوية وتباين الآراء في المسائل الخلافية. ومن هنا بدأ يتبلور ما يمكن تسميته بـــ العقل النحوي المنظم، الذي يوظف المقدمات والنتائج والعلل والأقيسة بوصفها وسائل إجرائية لإحكام البناء القاعدي للنحو، لا بوصفها عناصر دخيلة أو ترفًا ذهنيًّا.

وقد برزت هذه النزعة منذ الجيل الأول بعد الخليل ــ لا سيما ـ عند سيبويه في (الكتاب)، وإن كان حضورها لا يزال مستترًا، وقد تنبّه بعض المعاصرين إلى هذا الأثر، فرأى عبد السلام هارون، مثلًا، أن "الميل إلى العقلنة في النحو نشأ من الاحتكاك بالمنطق، لكنه سرعان ما صار جزءًا من طبيعة الدرس النحوي ذاته"(٢). وهو ما يؤكده أيضًا عبد الرحمن حاج صالح حين يرى أن "تاريخ النحو العربي هو في

(١) انظر: جورج صليبا، دور العلماء العرب في تطور العلوم الطبيعية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ٨٥.

(٢) عبد السلام هارون، تحقيقات ونصوص (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٧)، ١٢٥.

جزء كبير منه تاريخ التفاعل مع المنطق"[١].

ثالثًا- مفهوم التحليل النحوي عند ابن يعيش:

في ضوء هذا الإطار، يتضح موقع ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في مسار النحو العربي في كونه نحوياً جسّد التكامل بين التفسير اللغوي والتحليل المنطقي .ويُعد شرحه لكتاب المفصل للزمخشري نموذجًا بارزًا لهذا الاتجاه العقلي، الذي يتجاوز حدود الشرح اللغوي ليشمل التأصيل الفلسفي والمنهجي للمسائل النحوية. فالشرح لا يقتصر على عرض أقوال النحاة أو توجيه العبارات، بل يسعى إلى بناء نسق تحليلي يُظهر "العلل" و"المقدمات" و"المقاصد"، في نهج يقترب أكثر من مناهج المناطقة منه إلى أساليب المحققين التقليديين.

وقد أدرك بعض الباحثين المعاصرين خصوصية منهج ابن يعيش، فاعتبره تمام حسان "مثالًا على التفاعل العميق بين النحو والمنطق"، مؤكدًا أنه "لم يكن شارحًا فقط، بل بنى نصًا ثانيًا داخل النص، يستند إلى خلفية فلسفية واضحة".

يتميّز التحليل النحوي عند ابن يعيش بنزعةٍ واضحة إلى بناء تصورٍ معرفيٍّ وظيفيٍّ للنحو، لا يقف عند حدود الوصف الاستعمالي، بل يتجاوزه إلى الكشف عن البنية العقلية التي تحكم نظام اللغة. فهو لا يتعامل مع الجملة على أنها مجرد تركيبٍ لفظيّ، وإنما ينظر إليها بوصفها بنية دلالية متكاملة، يتداخل فيها المنطقي باللغوي، ويُبنى على هذا التداخل إصدارُ الأحكام القاعدية. وتتجلى هذه النزعة في تعريفاته للمرفوعات، وفي تفصيله لعمل الأدوات، وحرصه على تعليل مواقع الجمل، وهو ما ستُعالج مظاهره بشيءٍ من التفصيل في المباحث اللاحقة.

(١) عبد الرحمن حاج صالح، "حول العلاقة بين النحو والمنطق"، مجلة مجمع اللغة العربية الجزائري ١٨ (١٩٨٨): ٤٣.

الفصل الأول: الأثر الفلسفي والمنطقي في شرح ابن يعيش

المبحث الأول: المفاهيم الفلسفية في التحليل النحوي

العنصر الأول: مفهوم الجوهر والعرض وتطبيقهما عند ابن يعيش في تفسير الظواهر النحوية

يُعدّ من أبرز مداخل الفلسفة إلى التحليل النحوي عند ابن يعيش هو إدماج المفاهيم الفلسفية داخل الجهاز الاصطلاحي المستخدم. فقد استدعى ابن يعيش بوضوح مصطلحات أرسطية مثل: الجوهر، العرض، الكلّي، الجزئي، العلة، الحد، الرسم وغيرها، ولم تُدرج هذه المصطلحات عرضًا، بل كانت جزءًا أساسًا من الشرح تؤدي دورًا تفسيريًا ووظيفيًا.

ويطلق الجوهر عند الفلاسفة على معان: منها الموجود القائم بنفسه حادثا كان أو قديما، ويقابله العرض. ومنها الذات القابلة لتوارد الصفات المتضادة عليها. ومنها الماهية التي إذا وجدت في الأعيان كانت لا في موضوع. ومنها الموجود الغني عن محل يحل فيه [(١)]، قال ابن سينا: " الجوهر.. هو كل ما وجد ذاته ليس في موضوع، أي في محل قريب قد قام بنفسه دونه لا بتقويمه "[(٢)]

والعرض ضد الجوهر؛ لأن الجوهر هو ما يقوم بذاته ولا يفتقر الى غيره ليقوم به. على حين أنَّ العرض هو الذي يفتقر إلى غيره ليقوم به، فالجسم جوهر يقوم بذاته، اما اللون فهو عرض؛ لأنه لا قيام له الا بالجسم. وكل ما يعرض في الجوهر من لون،

(١) ينظر: جميل صليبا، المعجم الفلسفي (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م)، ١: ٤٢٤.

(٢) الحسين بن عبد الله ابن سينا، النجاة، تحقيق محمد فريد وجدي (القاهرة: دار المعرفة، ١٩٦١)، ١٢٦.

وطعم، وذوق، ولمس، وغيره، فهو عرض لاستحالة قيامه بذاته [١].

ويظهر ذلك جليًا في استخدام ابن يعيش لمفهومي "الجوهر" و"العرض" لتفسير البنية اللغوية وتحليل عناصرها، من ذلك ما يأتي:

ـ عند حديثه عن المرفوعات، يفرّق بين ما يدل على شخص مفرد مثل: "غلام زيد"، و"صاحب عمرو"، وما لا يدل على شخص مفرد مثل: سام أَبْرَصَ"، و"أبي الحُصَيْن، يقول ابن يعيش: " فأمّا ما دل على شخص مفرد، فنحو: "غلامُ زيد"، و"صاحبُ عمرو"، وأمّا ما لا يدل على شخص مفرد، فنحو: "سام أَبْرَصَ"، و"أبي الحُصَيْن". فأمَّا الثاني: وهو ما لا يدل على شخص مفرد، فلا يجوز الإخبارُ عنه؛ لأنه لا يتخصص بالإضافة، وأما الأوّل –وهو ما يدل على شخص مفرد– فإنه يجوز الإخبارُ عن المضاف مفردًا، وعن المضاف إليه مفردًا، ولا يجوز الإخبارُ عنهما معًا؛ لأنّ المضمر لا يدل على أكثرَ من واحد "[٢].

نلاحظ في هذا النص أنَّ ابن يعيش يبين أن المضاف مفردًا يجوز الإخبار عنه، وكذلك المضاف إليه، لكن لا يجوز الإخبار عنهما معًا؛ لأن الضمير لا يدل على أكثر من واحد. كما يوضح طريقة الإخبار عن الفعل، فتارة يكون بالإزالة ووضع الضمير المناسب مكان الاسم المخبر عنه، مثل قولك: "ضربت زيدًا"، حيث يمكن أن تقول: "الذي ضرب زيدًا أنا فينزع ضمير المتكلم من الفعل، ويحل محله الاسم الموصول "الذي"، ليكون الضمير المرفوع المنفصل "أنا" خبرًا للمبتدأ، وهو ـــ أيضًا ـــ يصفُ الوظائف النحوية (كالفاعلية أو الخبرية) بأنها عوارض تلحق الألفاظ، بما يعكس التصور الفلسفي الذي يفرق بين الجوهر والعرض؛ فالجوهر هو ما يقوم بذاته، والعرض لا يقوم إلا في غيره. وبالتالي، تصبح الكلمة جوهرًا لغويًا، وتلحق بها عوارض نحوية

(١) ينظر: صليبا، المعجم الفلسفي، ٢: ٦٩.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ٣٩٩.

بحسب موقعها في السياق. هذا التصور يجعل النحو نظامًا تصنيفيًا شبيهًا بعلم المقولات الأرسطية، حيث تُقسم الموجودات بحسب خصائصها ووظائفها(١).

ويُلاحظ أن ابن يعيش لا يستخدم هذه المفاهيم كمصطلحات فحسب، بل يربط بينها وبين التصور النحوي العربي القديم، الذي ميّز بين اللفظ والمعنى والحكم، فنجد في شرحِهِ محاولةً للربط بين هذه الأبعاد وفق المنظور الفلسفي، فاللفظ هو الجوهر، والمعنى هو العرض، والحكم هو العلاقة التي تنتج من اقتران أحدهما بالآخر في سياقٍ دلالي.

ويعزّز هذا المنحى في معرض تفسيره لمفهوم "الصفة" في باب النعت: " والصفةُ لفظٌ يتبع الموصوفَ في إعرابه تَحْلِيَةً وتخصيصًا له بذِكْرِ معنًى في الموصوف، أو في شيء من سَبَبه، وذلك المعنى عَرَضٌ للذات لازمٌ له "(٢)، ويقول: "الصفة تُزيل الاشتراكَ الجِنْسيَّ، نحوَ: "رجل"، و"فرس"، والاشتراكَ العارضَ في المعارف "(٣).

فهو هنا لا يفسّر النعت مجرد تابع لفظي، بل يفهمه بوصفه "وصفًا" قائماً على "اتصال المعنى"، تمامًا كما تقوم الصفات العرضية على الجواهر عند المناطقة. وهذا الاستدعاء الدقيق لمنظور "الصفة العرضية" يوضح الخلفية الفلسفية التي تحكم منطق التحليل النحوي عنده.

العنصر الثاني: الكلّي والجزئي وأثرهما في بناء القاعدة النحوية

يطلق مفهوم الكلي على ما هو موضوع حقيقة لكل فرد من أفراد الجنس في الخارج على وجه التشريك مثل الأسد، وهو لا يخرج عن المعنى الذي ذكره المناطقة للكلي بأنه:

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ٤٠٠.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ٢٣٢.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ٢٣٣.

ما لا يمنع نفس تصوره من صدقه على كثيرين[١]، فلفظ أسد يشترك فيه كثيرون.

ويُطلق مفهوم الجزئي بالوضع على فرد من الأفراد الخارجية، نحو هذا أسامة مقبلاً، ويعرف المناطقة الجزئي بأنه: ما يمنع نفس تصوره من صدقه على كثيرين[٢]، وفي مثال الرضي هذا أسامة مقبلاً، فإن الإشارة قد حددته لواحد فقط فلا يصدق على كثيرين. [٣]

ومن المفاهيم التي ذكرها ابن يعيش في توظيفه الفلسفي والمنطقي: مصطلحا الكلي والجزئي، وقد استعاره من المنطق لتفسير سلوك الألفاظ بحسب شمولها وخصوصها في الخطاب، يقول: " اعلم أن الأعلام وُضعت على الأشخاص، ليتميّز بعضُها من بعض "[٤].

فالاسم يكون تارةً جزئيًا يدل على فرد، وتارة كليًا يدل على نوع، وهذا الاعتبار معتبرٌ في علل النحاة عند تعميم الحكم أو تخصيصه.

إن هذه الأمثلة وغيرها تجعلنا نجزم بأن المفاهيم الفلسفية لم تكن أدوات تزيينية

(١) ينظر: أبو حامد الغزالي، معيار العلم في فن المنطق، تحقيق سليمان دنيا (القاهرة: دار المعارف، ١٣٧٩هـ)، ٧٣؛ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تحقيق محمد إبراهيم عبادة، ط١ (القاهرة: مكتبة الآداب، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م)، ١٩١؛ علي سامي النشار، المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصرنا الحاضر (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠)، ١٢١.

(٢) ينظر: رشدي عزيز محمد، توضيح المفاهيم في المنطق القديم، ط٢ ([د.م]: [د.ن]، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م)، ٥٣؛ السيوطي، معجم مقاليد العلوم، ١٩١؛ علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق محمد صديق المنشاوي (القاهرة: دار الفضيلة، [د.ت])، ١٥٦.

(٣) ينظر: رضي الدين محمد بن الحسن الإسترآباذي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق يوسف حسن عمر (بنغازي: جامعة قاريونس، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م)، ١: ٢٤٥.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ١٠٩.

في شرح ابن يعيش، بل كانت مقولات بنيوية تساعده على صياغة التحليل النحوي بمنطق علمي صارم، يستند إلى التصنيف، والعلة، والمقدمة، والاستنتاج.

العنصر الثالث: الحد، والرسم، والعلة – حضور المفهوم الفلسفي عند ابن يعيش في التحليل النحوي

هناك بعض المصطلحات تُطلق على الحد لبعض التعاريف أو التعريفات النحوية، وهو ما يقال على الشيء لإفادة تصوره، إما بالكُنْهِ (الحقيقة) كما في الحد التام، وذلك كتعريف الإنسان بأنه (حيوان ناطق) فهذا تعريف له بكنهه وحقيقته، وإما بوجه يميزه عن جميع ما عداه، كما في الحد الناقص والرسم بنوعيه، ومثاله للرسم تعريف الإنسان بأنه (حيوان ضاحك) (١). وهناك نوع ثالث من أنواع التعريف هو (التعريف باللفظ)، ويعني تعريف اللفظ بلفظ آخر أوضح منه في الدلالة على المعنى المراد، وذلك كتعريف البر بالقمح (٢). والعلة: هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه (٣).

ومن بين أبرز أوجه التأثر الفلسفي في شرح ابن يعيش، وأكثرها تعقيدًا وعمقًا، هو إدماجه المنطق الأرسطي في بنية التحليل النحوي. إذ إنَّ القارئ للنص يجد أن ابن يعيش يستخدم مفاهيم المنطق مثل "الحد"، و"الرسم"، و"القياس"، و"القضية"، و"النتيجة"، بوصفها أدوات إجرائية لفهم العلاقات بين الكلمات والمركّبات.

ففي باب التعاريف النحوية، مثل تعريف الاسم أو الجملة أو النعت، يحرص ابن يعيش على تطبيق المعايير المنطقية التي تميّز بين الحد التام (المعرف بالجنس والفصل)

(١) ينظر: جعفر آل ياسين، المنطق السينوي: عرض ودراسة لنظرية المنطق عند ابن سينا (بيروت: دار الآفاق الجديدة، [د.ت])، ٢٨–٢٩؛ النشار، المنطق الصوري، ٢٠٣.

(٢) ينظر: محمد، توضيح المفاهيم في المنطق القديم، ٨٥.

(٣) ينظر: الجرجاني، معجم التعريفات، ١٥٤.

والرسم (المعرّف بالخواص واللوازم). فهو يقول مفسرًا حدَّ الاسم عند صاحب المفصل فيقول: "الاسم هو ما دلّ على معنى في نفسه دلالةً مجرَّدة عن الاقتران "[١].. وقوله: "دلالةً مجرَّدةً عن الاقتران" فصلٌ ثانٍ، احترز به عن الفعل، لأنّ الفعل يدلّ على معنًى مقترنٍ بزمان. وحاصلُ هذا الحدّ راجع إلى الأوّل، وهو ما دلّ على معنى مفرد. ويُرَدّ على هذا الحدّ المصادرُ، وسائرُ الأحداثِ؛ لأنّها تدلّ على معنًى وزمانٍ، وذلك أنّ أكثر النحويين يضيف إلى ذلك الزمانَ المحصَّلَ؛ لأنّ زمن المصادر مبهم "[٢]. وهذا تعريف رسمي لا حدّي؛ لأن الزمان من عوارض الفعل، لا من فصوله الذاتية.

وهو هنا يُفرّق بدقة منطقية بين ما هو جوهري في تعريف الاسم، وما هو عرضي، ويحدد طبيعة التعريف نفسه: هل هو حدٌّ أو رسم؟ وهذا مما يدلّ على رسوخ الخلفية المنطقية في ذهنه.

ويظهر أثر المنطق كذلك في تفسير ابن يعيش لطبيعة الاستدلال النحوي، خاصة في المسائل المتعلقة بتوجيه الخلافات أو تبرير القواعد. فهو كثيرًا ما يعرض المسألة على هيئة مقدمة كبرى + مقدمة صغرى = نتيجة .ففي تعليله لعدم جواز تقديم خبر أو اسم الحروف الناسخة مثل (إنّ وأخواتها) على بعضها، يوضح أن هذه الحروف تختلف عن كان وأخواتها؛ لأنها حروف وليست أفعالًا، فتصرفها النحوي مختلف. فيقول: "ولا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها، ويجوز ذلك في المبتدأ، وذلك لعدم تصرّف هذه الحروف، وكَوْنها فروعًا على الأفعال في العمل، فانحطت عن درجة الأفعال، فجاز التقديم في الأفعال، نحو: 'قائمًا كان زيدٌ' و'كان قائمًا زيدٌ'، ولم يجز ذلك في هذه الحروف"[٣].

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ٨١.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ٨٢.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ٢٥٦.

فهذا نموذج للاستدلال القياسي الأرسطي الذي يعتمد على المقدمات لبلوغ نتيجة، ولا شك أنَّ هذا الانزياح نحو المنطق يعكس رغبةً دفينة في تحويل النحو إلى علم معياري، لا يكتفي برصد الظواهر، بل يعللها ويقننها وفق أسس عقلية.

وقد أشار الدكتور فاضل السامرائي إلى هذا الطابع المنهجي في ابن يعيش، فقال: "يمثل شرح المفصل عند ابن يعيش بناءً عقلانيًا متماسكًا، استثمر أدوات المنطق دون أن يذيب النحو فيه، فظل للنحو خصوصيته، وللعقل سلطانه"[١].

وهو ما يجعلنا نقرر أن شرح ابن يعيش، وإن تأثر بالفلسفة والمنطق، إلا أنه لم يتخلَّ عن جذوره النحوية، بل حاول إعادة تفسيرها على ضوء منطقٍ عقلاني يحاكي علوم عصره، ويقدّم للنحو العربي أفقًا تحليليًا يتجاوز الوصف إلى الفهم البنيوي والتعليل المنهجي.

(١) فاضل صالح السامرائي، معاني النحو (بيروت: دار ابن كثير، ٢٠٠٣)، ١: ٢٢٤.

المبحث الثاني: المنهج المنطقي في الاستدلال والتحليل

أولاً– ملامح القياس والاستقراء في بناء القاعدة عند ابن يعيش

القياس عند المنطقيين: قول مؤلَّف من قضايا إذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر، كقولنا: العالم متغير، وكل متغير حادث؛ فإنه قول مركب من قضيتين إذا سلمتا لزم عنهما لذاتهما: العالم حادث(١).

والاستقراء هو: تتبع حالات جزئية للوصول إلى قانون كلي يصدق عليها وعلى ما يشابهها من الحالات الأخرى، أو هو انتقال الذهن من حكم خاص إلى حكم عام بواسطة (٢)، إلا أن هذا التعريف يمكن اعتباره تعريفاً شكلياً، وكان الاستقراء بوصفه الشكلي هذا موجوداً عند أرسطو(٣).

وتمثّل صياغة القواعد النحوية في شرح المفصل ابن يعيش مظهرًا جليًا من مظاهر تغلغل المنطق الأرسطي في آليات التفكير النحوي. فقد سعى ابن يعيش إلى بناء القاعدة النحوية على أساسٍ استدلالي تعليلي، يُراعي فيه العلاقات العقلية بين الألفاظ والدلالات، بدل الاكتفاء بالوصف أو التلقي المجرّد. وهذا ما يتوافق مع طريقة المناطقة في استنباط الأحكام من مقدمات كلية.

ومن النماذج على اعتماده على الاستقراء في باب رفع الفاعل، فإنه لا يكتفي بإثبات الحكم السائد، بل يسعى إلى إقامة البرهان العقلي عليه، يقوله في تعريف

(١) ينظر: الجرجاني، معجم التعريفات، ١٨١.

(٢) ينظر: أبو نصر محمد بن محمد الفارابي، الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق محسن مهدي، ط٢ (بيروت: دار المشرق، ١٩٨٦)، ٣٣.

(٣) ينظر: محمد فتحي الشنيطي، أسس المنطق والمنهج العلمي (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٠)، ١١٩؛ محمود قاسم، المنطق الحديث ومناهج البحث، ط٦ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٠)، ٥٥.

الفاعل: " يقول صاحب الكتاب: هو ما كان المسند إليه، من فعل أو شبهه مقدمًا عليه أبداً؛ كقولك: "ضرب زيدٌ"، و"زيدٌ ضاربٌ غلامه" و"حسنٌ وجهه". وحقه الرفع، ورافعه ما أسند إليه"(١).

هنا نجد منطقًا إسناديًا يحاكي بنية القضية المنطقية:

- الإسناد مسند إلى الفاعل (مقدمة أولى).
- الفاعل هو المسند إليه (مقدمة ثانية).
- إذن يجب أن يدل عليه بالرفع (نتيجة).

وهو استدلال مستبطن لبنية القياس المنطقي التي تأثرت بها كتب النحو منذ ابن السراج، لكنها بلغت نضجها في شرح ابن يعيش.

ويلاحظ أن هذه الطريقة ليست اجتهادًا لغويًا صرفًا، بل تقوم على تصورات عقلية كلية حول طبيعة العلاقة بين "المسند" و"المسند إليه"، وبين "العامل" و"المعمول"، وهي تصورات تنتمي صراحة إلى بنية المنطق.

بل إن ابن يعيش في أحيان كثيرة يُقارب الظواهر النحوية على هيئة قضايا منطقية، كما في قوله عن تقديم المفعول به: وإذا كان الفاعل كالجزء من الفعل، وجب أن يترتّب بعده. ولهذا المعنى لا يجوز أن يتقدّم عليه، كما لا يجوز تقديمُ حرفٍ من حروفِ الكلمة على أوّلها "(٢).

وهذا الطرح يعكس قاعدة منطقية رئيسة تقول: "لا يُعدل عن الأصل إلا بدليل أرجح"، وهو ما يُعرف في أصول الفقه بالاستصحاب، وفي المنطق بـ"لزوم إقامة العلة عند الانتقال من القاعدة."

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ٢٠٠.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ٢٠٣.

وقد لاحظ عبد الرحمن حاج صالح هذه السمة فقال: "يمثل ابن يعيش أحد أقطاب المدرسة النحوية العقلانية، التي ربطت القواعد النحوية بالمبادئ العقلية العامة، بحيث لم يعد النحو عنده مجرد فن بل علم ذو قوانين"(١).

ثانيًا– العلاقة بين المقدمة والنتيجة في التعليل النحوي

إن استثمار ابن يعيش للمنطق لا يتوقف عند صياغة القواعد، بل يمتد إلى إثباتها، والدفاع عنها أمام احتمالات النقض والخلاف، عبر نماذج من الاستدلال العقلي المبني على القياس المنطقي.

وتتجلى هذه الطريقة في نقاشه لمسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، إذ غالبًا ما يعرض الرأيين، ثم يعمد إلى بناء صورة من القياس المنطقي تدعم الرأي الذي يرجّحه. كما في مناقشته لمسألة "إعمال (ما) الحجازية":

"قال الكوفيون: تعمل مطلقًا، ورد عليهم البصريون بأن إعمالها دون خبر غير مقيس، ونحن نقول: إنّ كلّ عامل يحتاج إلى معمولين؛ فإذا فُقد أحدهما اختل التركيب، فوجب منع الإعمال"(٢).

فابن يعيش هنا يُخضع المسألة لقانون منطقي عام: ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، ومن ثمّ يُسقط هذا القانون على (ما) ليحكم بعدم جواز الإعمال دون خبر.

ويقول في مسألة (العامل في المبتدأ والخبر): " فذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبرَ، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان، قالوا: وإنما قلنا: ذلك؛ لأنّا وجدنا المبتدأ لا بدّ له من خبرٍ، والخبرَ لا بدّ له من مبتدأ، فلمّا كان كلُّ واحد منهما لا ينفَك من الآخر، ويقتضي صاحبَه، عمِل كل واحد منهما في صاحبه، مِثْلَ عَمَلِ

(١) عبد الرحمن حاج صالح، "مدخل إلى النحو العقلي عند ابن يعيش"، مجلة مجمع اللغة العربية الجزائري ٢١ (١٩٩١): ٥٤.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ٣: ١٠٢.

صاحبه فيه" [١].

وهذا الشكل من القياس النظري الكلي لا يتأسس على الوقائع اللغوية وحدها، بل على مبادئ عقلية مجردة، تُمنح سلطة تفسيرية، وتُستخدم لتقويم الروايات والسماع. وهو ما دعا ابن مضاء القرطبي إلى نقد هذا الاتجاه لاحقًا، معتبرًا أن النحاة قد غَلّبوا المعايير العقلية على النقل والسماع[٢].

ويُمكن إجمال الآليات التي اعتمدها ابن يعيش في الاستدلال النحوي بما يلي:

١. القياس الكلي: قاعدة عامة تُسقط على الجزئيات (كما في تبرير عمل الحروف)، يقول في تبرير عمل (إنَّ وأخواتها): "اعلم أنّ هذه الحروِف، وهي "إنَّ" وأخواتُها وهي ستّةٌ: "إنَّ"، و"أنَّ"، و"لَكِنَّ"، و"لَيْتَ"، و"لَعَلَّ"، و"كَأَنَّ" من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، فتنصِب ما كان مبتدأً وترفع ما كان خبرًا، وإنما عمِلتْ لشَبَهها بالأفعال.."[٣].

٢. الاستقراء: جمع شواهد متعددة وتعميم الحكم (كما في إثبات رفع الفاعل)، و(اختصاص الاسم بالجر) يقول: "ومن خواصّ الاسم الجرّ، وذلك أنّه لا يكون في الفعل، ولا الحرفِ؛ أمّا الحروف؛ فلأنّها مبنيّةٌ لا يدخلها الجرُّ، ولا شيءٌ من أنواع الإعراب، ولا ينعقد منها كلام مع غيرها فتحكم على محلّها بإعراب ذلك الموضع؛ وأمّا الفعل فَمِنْهُ ما هو مُعْرَبٌ، وهو المضارعُ، إلّا أنّه لا يدخله الجرُّ "[٤].

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ٢٢٢.

(٢) محمد بن محمد ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٢)، ٤٨.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ٢٥٤.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ٨٨.

٣. التمثيل: القياس على نظير (كما في إثبات النعت السببي بقياسه على الحقيقي)، يقول: "قال صاحب الكتاب: وقد نزلوا نعت الشيء بحال ما هو سببه منزلة نعته بحاله هو، نحو قولك: "مررت برجلٍ كثيرٍ عدوه، وقليل من لا سبب بينه وبينه"(١).

٤. الاستبعاد العقلي: نقض الرأي المخالف بنقض لوازمه (كما في رفض جواز تقديم خبر "إنّ"). يقول: "ولا يجوز تقديمُ خبرها ولا اسمِها عليها، ولا تقديمُ الخبر فيها على الاسم. ويجوز ذلك في المبتدأ؛ وذلك لعدمِ تصرُّفِ هذه الحروف، وكَوْنِها فُرُوعًا على الأفعال في العمل، فانحطتْ عن درجةِ الأفعال، فجاز التقديمُ في الأفعال، نحوُ: "قائمًا كان زيدٌ"، و"كان قائمًا زيدٌ"، ولم يجز ذلك في هذه الحروف "(٢).

وقد عبّر فخر الدين الرازي عن هذا الأسلوب في مؤلفات معاصرة لابن يعيش، حين قال:

"النحو أشبه بالفروع الفقهية، وهو مبني على علل وظواهر تُستنبط بالعقل، ما لم يصادمها نص"(٣).

وهو توصيف يؤكّد أن النحو – في حقبة النضج – لم يكن مجرد انعكاس للسماع، بل مجالًا لاجتهاد عقلاني قائم على بناء نظري، يُسهم فيه المنطق بوصفه منهجًا لا غاية.

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ٢٤٣.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ٢٥٦.

(٣) فخر الدين محمد بن عمر الرازي، المحصول في أصول الفقه، تحقيق طه جابر العلواني (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠)، ٢: ٣٨٩.

ثالثًا– موقف ابن يعيش من الجدل بين القياس العقلي والسماع

ظل الجدل قائمًا في التراث النحوي حول حدود التوفيق بين القياس العقلي والسماع اللغوي. وقد اتخذ النحويون مواقف متباينة، بين من يُقدّم العقل والمنطق، وبين من يتمسك بالمنقول المحض، كما هو شأن ابن مضاء الأندلسي، الذي رفض العلل النحوية، وهاجم المنهج التعليلي بأكمله(١).

أما ابن يعيش، فكان من أنصار التوازن بين العقل والنقل، فالقياس مقبول ما لم يصادم نقلاً صحيحًا، فإن خالفه وجب التوقف؛ لأن العربية سماع، والعلل إنما تُستأنس بها.

يقول: " إذا قلت: "يا ابن أخي"، و"يا غُلامَ غلامِي"، فالقياسُ في هذه الياءات ألا تُحذف؛ لأنّ النداء لم يقع على "الأخ" ولا على "الغلام" الثاني، فهما بمنزلةِ غيرهما في غير النداء، ألا تراك تقول في الخبر: "جاء غلامُ أخي"؟ فكما أنّ "الأخ" ليس له حَظٌّ في المجيء، فكذلك إذا قلت: "يا غلامَ أخي" ليس للأخ حظٌّ في النداء، والياءُ إنّما تُحذف إذا وقعتْ موقعًا يُحذف فيه التنوين، وهو أن تتّصل بالاسم المنادى، هذا هو القياس، إلَّا أنّه قد ورد عنهم في قولهم: "يا ابنَ أُمّي"، و"يا ابنَ عَمّي"، على الخُصوص أربعةُ أوجهٍ مسموعةٍ من العرب حكاها الخليلُ ويونسُ "(٢).

فهنا يُقر بمشروعية القياس العقلي، لكنه لا يمنحه سلطة مطلقة، بل يجعله تابعًا لما تقرره الأدلة السماعية، وهذا المنهج الوسيط هو ما جعل شرحه يجمع بين العمق التحليلي والانضباط التراثي، فلم يقع في التعقيد المنطقي المجرد، ولا في الجمود النقلي البحت.

أمَّا إذا خالف القياس الاستعمال فالاستعمال هو الراجح عنده، يقول في نصب الاسم الواقع بعد (أيّ) على رأي المازني في قولنا: يا أيها الرجل:" وقد أجاز

(١) ابن مضاء، الرد على النحاة، ٦٠.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ٣٥٥.

المازني نصبَ ذلك حَمْلاً على الموضع قياسًا على غيرِ المبهم، والصوابُ ما ذكرنا للمانع المذكور "[1].

رابعا– أمثلة تطبيقية من شرح المفصل تبرز المنزع العقلي والمنطقي

لقد اتسم منهج ابن يعيش النحوي بتوازن فريد بين النقل الموثوق والعقل المدبّر، بحيث لم يكن شرحه للمفصل مجرّد إعادة صياغة للتراث النحوي، بل كان إعادة بناء تعليلي تبرز فيه أدوات الفقيه، ومنطق الفيلسوف، وفطنة النحوي. وهو منهج لا يقتصر على الشرح الظاهري لقواعد النحو، بل ينفذ إلى عمقها عبر ربطها بمقدمات عقلية، واستنباطات تعليلية تنزع إلى بناء نسق داخلي مُحكم يُحاكي في ترتيبه وقوانينه ما يُعرف في الفلسفة بـ"منطق الماهية والعلّة".

ومن أبلغ ما يُظهر هذا التوازن بين العقل والنقل في مشروعه التحليلي، ما نلمسه من توظيفه لآلية الاستدلال بالأولى، وهي آلية لا تقوم على السماع وحده، بل ترتكز على ترتيب العقل للنتائج بحسب معيار الأولوية، بما يقربها من شكل القياس الخطابي في المنطق الأرسطي (rhetorical syllogism)، حيث يُعطى الأسبق أو الأقوى أسبقية في الثبوت على الأضعف. وقد خصص الدكتور سامح الصباغ دراسة مستفيضة لهذا النوع من الاستدلال، مبرزًا كيف يوظّفه ابن يعيش بصورة منهجية في ثلاثة سياقات رئيسة:

– دعم رأي نحوي يراه أرجح، كقوله: "وتقول في الواحدة المؤنّثة: "هي"، بفتح الياء، كأنّهم قوّوها بالحركة، إذ كان الضميرُ المنفصل عندهم يجري مجرى الظاهر. وأقَلُّ ما يكون عليه الظاهرُ ثلاثةُ أحرف، ولما كان "هُوَ"، و"هِيَ" على حرفَيْن، قُوّيا بالحركة، وكانت الفتحة أَوْلى لخفّتها. وذهب الكوفيون إلى أن الاسم الهاء وحدها، كما

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ٣٢٩.

ذكرنا في "هُوَ" الذي للمذكّر، واحتجّوا لذلك بحذفِ الياء في نحو قوله [١]:

دِيارُ سُعْدَى إذهِ من هَواكَا

وليس في ذلك حجّةٌ؛ لأنّ ذلك من ضروراتِ الشعر "[٢].

– تفنيد قول مخالف يخالف المعقول، كقوله في حذف الفاعل ألبتة: "وأمّا حذفُ الفاعل ألبتّة، وإخلاء الفعل عنه، فغيرُ معروف في شيء من كلامهم. فكان ما قلناه، وهو الحملُ على الإضمار بشرط التفسير أوْلَى؛ إذ كان له نظيرٌ من كلام العرب، فكان أقَل مخالفة "[٣].

– تأصيل استعمال لغوي يُحتج له بالقياس العقلي متى ما غاب السماع، كقوله:" وأمّا وزن الفعل فهو من الأسباب المانعة للصرف. وهو فرعٌ؛ لأنّ البناء للفعل؛ إذ كان يخُصّه، أو يغلب عليه، فكان أوْلى به "[٤].

ويقوم هذا النوع من الاستدلال على فرضية ضمنية مفادها: إذا ثبت الحكم في موضع ضعيف العلة، فثبوته في موضع أقوى أولى وأحرى. فعلى سبيل المثال، إذا ثبت جواز رفع الاسم بعد 'إنّ' المسبوقة بـ'من'، وكان الموضع واضحًا وغير ملتبس، فإن المواضع التي تخلو من الحرف أو كانت أدعى للفهم أولى بالجواز؛ لأن العلة باقية والمانع مرتفع. وهذا ما يُظهر أن ابن يعيش لا يتعامل مع اللغة بمنطق التلقي السلبي، بل

(١) من الرجز، وهو بلا نسبة في: أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار ([د.م]: المكتبة العلمية، [د.ت])، ١: ٨٩؛ عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام محمد هارون (القاهرة: مكتبة الخانجي، [د.ت])، ٢: ٥، ٨.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ٣٠٩، ٣١٠.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ٢٠٧.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ١٦٩.

بمنطق العقل الموازن بين الظاهر والأنسب، ويدير المفاهيم النحوية ضمن منظومة استدلالية محكومة بتراتبية علّية عقلية(١).

وتتوافق هذه النزعة العقلانية مع ما عرضه هذا البحث في المباحث السابقة من حضور للمفاهيم الفلسفية في تحليل ابن يعيش النحوي؛ فكما استثمر مفاهيم الجوهر والعرض، والحد والرسم، والكل والجزء لتفسير العلاقات التركيبية، فقد انفتح كذلك على أدوات المنطق الاستدلالي: كالقياس، والتمثيل، والاستقراء، ليجعل منها رافدًا حقيقيًا في بناء نظريته النحوية، دون أن يُقحمها إقحامًا تجريديًا، بل يُعيد صياغتها داخل النسق النحوي بوظيفية عالية.

وعليه فإنَّ الاستدلال بالأولى يُعدّ في هذا السياق امتدادًا تطبيقيًا لمفهوم "العقل النحوي"، الذي شكّل لدى ابن يعيش ركيزة في توليد الأحكام وترجيح الأوجه؛ إذ كثيرًا ما نلمح في عباراته ألفاظًا كـ "أولى"، "أقيس"، "أنسب"، "أدل على المعنى"، من ذلك قوله: " الشرط لا يكون إلّا فعلًا ولا يَلِيه مبتدأٌ وخبرٌ. فلا تقول: "إنْ زيدٌ قائمٌ أَقُمْ"(٢).

فقد لاحظ ابن يعيش أن الشرط لا يكون إلا فعلًا، ولا يقع بعد أداة الشرط مبتدأ وخبر، ثم يقرر القاعدة العقلية التالية: الشرط لا يكون إلا فعلًا.

وهذا الاستدلال ينهض على ترتيب عقلاني للأحكام النحوية، وهو ما يقرّبه من صورة القياس الخطابي (rhetorical syllogism) في المنطق الأرسطي، حيث يُحكم للأقوى بما ثبت للأضعف. وبذلك يؤسس ابن يعيش توجيهه على قاعدة عقلية برهانية، لا تخالف النقل، لكنها تضيف إليه ترتيبًا منطقيًا وتصنيفًا مراتبِيًّا

(١) سامح إبراهيم الصباغ، "الاستدلال بالأولى عند ابن يعيش: دراسة نحوية في شرحه على المفصل"، مجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود ٣٥ (٢٠٢٣): ٥٠٨–٥١٨.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ٤١٥.

لأوجه اللغة[١].

وهذه الوظائف، وإن بدت في ظاهرها نحوية، إلا أنها من حيث الجوهر تُحاكي الوظائف الفلسفية التي أسندها ابن يعيش إلى مفاهيمه الميتافيزيقية، مما يعزز الرؤية التي نطرحها في هذا البحث، والتي ترى في شـــرحه نحوًا عقليًا قائمًا على البرهان، ومبنيًا على تعالق متين بين اللغة والمنطق، والظاهر والباطن، والنقل والعقل.

(١) حول مفهوم القياس الخطابي في المنطق الأرسطي، انظر: أرسطو، الخطابة، ترجمة عبد الرحمن بدوي، ط١ (القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٦٠)، ٢١٢–٢١٥.

الفصل الثاني- التداخل المعرفي والتقويم

المبحث الأول: مظاهر التداخل بين الفكر الفلسفي والتحليل النحوي في تجربة ابن يعيش

شهد التراث النحوي العربي، خاصةً منذ العصر العباسي، تداخلاً عميقاً بين قواعد اللغة وأصول الفكر الفلسفي والمنطقي، ولا يخفى على أحدٍ أنَّ العلاقة بين النحو والمنطق تبدأ من عمق العقلية الإنسانية حين تفكر وتعبر وتتواصل، يقول د. عبد الرحمن بدوي: "ويغلب على الظن أن نشأة المنطق نفسه مرتبطة بالنحو، فقد بدأت البذور الأولى للمنطق عند اليونان في أبحاث السفسطائية الخاصة باللغة والخطابة والنحو بوجه أخص"(١).

وكان العلامة موفق الدين ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) أحد أبرز ممثلي المدرسة الذين عمّقوا هذا التداخل في مؤلفه العظيم "شرح المفصل للزمخشري ."وقد تجلت مظاهر هذا التلاقح في ثلاثة أبعاد رئيسة هي: نظرته إلى اللغة كنظام عقلي، وتوظيفه للمنطق الأرسطي في تنظيم النحو، وتفرد تجربته في المواءمة بينهما، وسوف نتحدث عن كلٍّ واحدةٍ منها بشيءٍ من التفصيل:

أولاً– اللغة بوصفها نظامًا عقليًا عند ابن يعيش

تبنّى ابن يعيش، كسائر نحاة المدرسة المنهجية المتأخرة، رؤية ترى في اللغة العربية نظامًا محكومًا بقوانين عقلية، لا مجرد ظواهر سماعية. فهو يعتبر أن الأحكام الإعرابية، والتقديم والتأخير، والذكر والحذف ليست اعتباطية، بل نتاج قصد المتكلم وغرضه العقلي. ومن هنا، يصبح النحو عنده عملية استدلال عقلية تهدف إلى الكشف عن القوانين الكامنة وراء الاستعمال اللغوي، مع إعطاء العامل المعنوي الأولوية في تفسير

(١) عبد الرحمن بدوي، المنطق الصوري والرياضي، ط٤ (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٧)، ٣٣.

الظواهر النحوية، بما يعكس طبيعة اللغة العربية كنسق متكامل يحكمه العقل والغاية في آنٍ واحد.

القياس والتعليل: اعتمد ابن يعيش على التعليل (الأسباب النحوية) والقياس المنطقي لتفسير الظواهر. فما يتميز به أسلوبه هو تتبعه الدقيق لـ"العلل" و"الحكم" و"الغاية"، وهو ما ينقل الدرس النحوي من مجرد الوصف إلى مجال التفسير والتنظير. على سبيل المثال، تفسيره لحركة الإعراب، أو لزوم بعض ألفاظ البناء غالباً ما يعود إلى علة منطقية تتعلق بثقل اللفظ أو خفته، أو معناه الأصلي وافتقاره، كما في قوله:" وخصّوا الاسمَ بالقلب للفرق؛ لأنّ الاسم أخفُّ من الصفة، والصفةُ أثقلُ؛ لأنّها في معنى الفعل، والأفعالُ أثقلُ من الأسماء، والواو أثقل من الياء، فجعلوها في الاسم الذي هو خفيف، ولم تُجعل في الصفة، لئلاّ تزداد ثقلًا" (١)، وهذا يدل على أن ابن يعيش يرى أن العقل هو المنظم الأساسي لأبواب اللغة.

القصد النحوي: تُعدّ فكرة قصد المتكلم الفلسفية الأساس الذي يبني عليه ابن يعيش كثيرًا من اختياراته النحوية؛ فالعلاقات الإعرابية عنده لا تنشأ من تلقاء ذاتها، بل تُمنح لغرضٍ قصده المتكلم، من ذلك قوله في باب ظن وأخواتها:" والاعتمادُ بهذه الأفعال على المفعول الثاني الذي كان خبرًا للمبتدأ، وذلك أنك إذا قلت: "علمت زيدًا منطلقًا"، فإنما وقع علمُك بانطلاقه إذ كنت عالماً به من قبلُ، فالمخاطَبَ والمخاطِب في المفعول الأول سواءٌ، وإنما الفائدة في المفعول الثاني كما كان في المبتدأ والخبر الفائدة في الخبر لا في المبتدأ "(٢).

وهذا يبيّن أن اللغة عنده تجسيدٌ خارجي لنظامٍ ذهنيٍّ داخليٍّ، وأن القصد هو المحرك الأساس للعلامة اللغوية.

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ٥: ٤٧٥.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ٤: ٣١٨.

ثانيًا– أثر المنطق الأرسطي في تنظيم التفكير النحوي

أولاً، يظهر أثر المنطق الأرسطي، الذي شاع في الثقافة الإسلامية، في تفكير ابن يعيش من خلال أمرين أساسيين: التعريفات وآلية الاستدلال. وسوف نتناول كل واحدٍ منهما بما يوضح المراد ويحقق الغرض من هذه الدراسة، دون الدخول في تفاصيل موسّعة في هذا الموضع.

(١) التعريفات المنطقية (الحد والرسم): والمراد بالحد عند النحويين هو الدال على حقيقة الشيء [١]، وهو الكاشف عن حقيقة المحدود[٢]، وما يُميز الشيء عما عداه ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعًا مانعًا[٣]، ويجتمع النحاة في حد الحد بما ميَّز الشيء وفصله من أقرب الأشياء بحيث منع من مخالطة غيره له، والحدُّ والمعرَّفُ في عُرف النحاة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمى واحد [٤].

ومن أمثلة ذلك عند ابن يعيش: قوله في تعريف الفاعل" :هو ما كان المسند إليه، من فعل أو شبهه، مقدمًا عليه أبدًا"[٥]، ويقول: "واعلم أن الفاعل في عُرْف النحويّين: كل اسم ذكرتَه بعد فعلٍ، وأسندتَ ونسبت ذلك الفعلَ إلى ذلك الاسم "[٦].

نلاحظ في هذه التعريفات أنها ذو طابع منطقي واضح يجمع بين الجنس والفصل.

(١) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ٤٦.

(٢) محب الدين عبد الله بن الحسين العكبري، مسائل خلافية في النحو، تحقيق محمد خير الحلواني، ط١ (بيروت: دار الشرق العربي، ١٤١٢هـ)، ١: ٤٧.

(٣) محب الدين عبد الله بن الحسين العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي طليمات، ط١ (دمشق: دار الفكر، ١٩٩٥)، ١: ٤٥.

(٤) عبد الله بن أحمد الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري، ط٢ (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م)، ١٧، ٤٢.

(٥) ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ٢٠٠.

(٦) ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ٢٠٠.

وقد أسهم هذا المنهج في إضفاء صبغةٍ علميةٍ صارمةٍ على النحو، اتّسمت بالابتعاد عن العبارات الوصفية الغامضة، والاقتراب من العبارات الدقيقة المحدّدة.

(٢) التنظيم الهيكلي والاستدلال القياسي: ويتجلّى عند ابن يعيش في طريقته الدقيقة في تحليل الظواهر النحوية، إذ يستعير من المنطق منهج القياس بوصفه وسيلة للبرهنة والاستدلال. فالقياس عنده يقوم على إلحاق فرعٍ بأصلٍ في الحكم ويظهر هذا المنهج القياسي بوضوح في تناوله لقضايا الأبواب النحوية، كما في شرحه لمسألة تذكير العدد وتأنيثه، إذ قال: "اعلم أن عدد المؤنّث من ثلاثة إلى عشرة بغير هاء، كقولك: "ثلاثُ نِسْوةٍ"، و"أربعُ جوارٍ"، و"عشرُ لَيالٍ"، وعددَ المذكّر بالهاء، نحو: "خمسة أبياتٍ"، و"سبعة دراهم"، و"عشرة دنانيرَ". وهذا عكس القاعدة؛ لأنّ القاعدة إثباتُ العلامة مع المؤنّث، وحذفُها مع المذكّر. وإنما كان الأمر في العدد على ما ذكر للفرق بين المذكّر والمؤنّث. وإنّما اختصّ المذكّرُ بالتاء؛ لأنّ أصل العدد قبل تعليقه على معدوده أن يكون مؤنّثًا بالتاء من نحو "ثلاثة"، و"أربعة"، ونحوهما من أسماء العدد، فإذا أردت تعليقَه على معدود هو أصلٌ وفرعٌ؛ جُعل الأصل للأصل، فأُثبتت العلامة؛ والفرعُ للفرع، فأُسقطت العلامة. (١)"

يتّضح من هذا التحليل أن ابن يعيش لا يكتفي بوصف الظاهرة اللغوية، بل يسعى إلى تفسيرها تفسيرًا عقليًا استدلاليًا قائمًا على مبدأ العلّة والمعلول. فهو يربط بين الأصل والفرع ربطًا منطقيًا، يجعل القاعدة النحوية نتيجة استنباطية لعلاقة عقلية لا مجرد سماعية. وقد أسهم هذا المنهج في تنظيم المعرفة النحوية وتقسيمها إلى أصول وفروع، وضبط عملية توليد الأحكام، فانتقل النحو بفضل هذا الاتجاه من مجرد جمعٍ للأمثلة إلى علم استدلالي منظم يسير وفق ترتيب منطقي، من العام إلى الخاص، ومن الأصل إلى الفرع.

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ٤: ٦.

ثالثًا– خصوصية التفاعل بين الفلسفة والنحو في تجربته

تجلّت خصوصية التفاعل بين الفلسفة والنحو في تجربة ابن يعيش في كونه نحويًّا منطقيًّا عمليًّا، لم يكن غرضه الانخراط في الجدل الفلسفي النظري، بل جعل من الفلسفة والمنطق وسيلتين لخدمة اللغة وتفسير ظواهرها وتعليل أحكامها. فعلى الرغم من توظيفه للمفاهيم المنطقية في شرحه، ظلّ ابن يعيش ملتزمًا بشاهد اللغة العربية ـــ نقلًا وسماعًا ـ بوصفه المرجع الأعلى الذي لا يجوز تجاوزه. وإذا تعارضت قاعدة منطقية مع الاستعمال العربي الثابت، قدّم النحو على المنطق، مؤكدًا أن العقل المنطقي أداة لفهم اللغة لا حكمًا مطلقًا على ما نصّت عليه اللغة العربية.

يتضح من هذا أن ابن يعيش كان ينظر إلى المنطق على أنه منظِّم للفكر النحوي ومفسّر له، لا مشرّع للأحكام اللغوية. فموقع المنطق عنده موقع الوسيلة لا الغاية، والوظيفة التفسيرية لا الإنشائية.

وقد أسهم هذا المنهج في إثراء الجانب التعليمي في شرحه، إذ قدّم مادة شرح المفصل بأسلوب منهجي واضح، يربط بين العلل والأحكام، ويقرب المسائل إلى ذهن المتعلم من خلال تسلسل منطقي يسير من الكلي إلى الجزئي، ومن العلة إلى المعلول. وهكذا استطاع ابن يعيش أن يجمع في تجربته بين أصالة التحليل اللغوي ودقة التنظيم الفلسفي، فجاء شرحه ذروةً في التفاعل الإيجابي بين الفكر النحوي والمنطقي، دون أن يفقد النحو طبيعته الأصيلة القائمة على السماع والقياس العربي.

المبحث الثاني: تقييم الأثر الفلسفي والمنطقي في النحو عند ابن يعيش

أولاً– إيجابيات هذا التأثير

يمكن النظر إلى إدماج ابن يعيش للفلسفة والمنطق في شرحه للمفصل على أنه تجربة علمية ناضجة سعت إلى بناء نحو عربي يتجاوز الوصف الظاهري إلى التحليل العميق، وقد ساعده على هذا الفكر ما وصل إليه الفكر النحوي في القرن السابع الهجري من تطور في التفكير أدى إلى تطور في العلوم وذلك من خلال التأثر والتأثير فيها، ولا شكَّ أن اللغة بنت السماع، ولكن العلماء قدَّروا أن متحدث اللغة لن يسمع كل ما يحتاج أن يتكلّم به، فالمتحدث لابُدَّ أن يقيس بعض ما يستعمله في خطابه على ما سمعه وأتقنه في حياته، وكذلك فإن التقعيد النحوي استدعى استقراء اللغة ليتأسس على اللغة نفسها وواقعها، وليحولها إلى علم، ومن هنا لجأ النحاة إلى الأدلة العقلية[١] في قياس ما لم يُسمع على ما سُمع فرأينا المصطلحات العقلية كالقياس، والاستقراء، واستصحاب الأصل وغيرها من الأدلة.

ويمكن هُنا ذكر أهم الأسس التي ارتكز عليها وتأثر بها في شرحه للمفصل للزمخشري من استخدام هذه الأدلة:

(١) تعزيز النزعة التحليلية في النحو

لقد منح التفاعل مع المنطق عند ابن يعيش أدوات جديدة لفهم القواعد وتفكيك بنيتها، وخصوصًا من خلال استعمال المفاهيم الفلسفية (الجوهر،

(١) محمد بن عبد الرحمن السبيهين، اعتراض النحويين للدليل العقلي (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م)، ٣٢.

العرض، الكلي، الجزئي...) آلياتٍ تفسيريةٍ قادرةٍ على كشف العلاقات المعنوية بين عناصر الجملة. وهذا ما جعله يقدّم تعريفات دقيقة، ويفرق بين ما هو ذاتي وما هو عرضي، ويُبيّن مرتبة كل عنصر لغوي في سلم التحليل، معتمدًا على العقل والمنطق وسيلتين لفهم اللغة العربية، دون أن يتجاوز النقل والسماع في كونهما نقطة انطلاق للضبط اللغوي.

(٢) إثراء المنظومة الاصطلاحية.

أسهمت المفاهيم الفلسفية في إثراء المصطلح النحوي، فبدلاً من الاكتفاء بالتقسيمات الوظيفية (فاعل، مفعول...)، أصبح المصطلح النحوي متفاعلًا مع مفاهيم معرفية أكثر شمولًا، كالعلة، والسببية، والمقدمات والنتائج، وهو ما فتح للنحو بابًا نحو التصنيف العلمي والنسق المفاهيمي الواضح، في مقابل التقريرات المدرسية السطحية، فتراه يُعلل للأحكام النحوية بعد تقرير القاعدة لزيادة ترسيخها في ذهن الطالب أو المتعلم، يقول في علة عدم تعدد الفاعل في الجملة الفعلية: "وقوله: "والفاعلُ واحدٌ ليس إلّا"؛ يريد: أنّ كلّ فعل، متعدّيًا كان أو غيرَ متعدّ، لا يكون له إلَّا فاعلٌ واحدٌ. والعلّةُ في ذلك أن الفعل حديثٌ، وخبرٌ، فلا بدّ له من مُحَدَّثٍ عنه، يُسْنَد ذلك الحديث إليه، ويُنْسَب إليه، وإلّا عدِمتْ فائدتُه" (١).

(٣) رفع مستوى التبرير القاعدي

لم يعد الحكم النحوي عند ابن يعيش صادرًا عن مجرد استقراء أو استظهار، بل أصبح مقرونًا بدليل عقلي يُركن إليه في إثبات القاعدة. وبهذا أصبح النحو في شرحه علمًا مُمَنهجًا، تظهر فيه الحُجج، ويُعاد فيه تنظيم المسائل وفق مبادئ كلية، مما جعله

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ١٩٩.

قريبًا في منهجيته من أصـــول الفقه والبلاغة والمنطق، إذ يعتمد على العقل والمنطق أســاســاً في بناء الأحكام وتفسـير الظواهر اللغوية، دون أن يغفل النقل والسـماع في كونهما مرجعية عليا للضبط اللغوي.

(٤) الجمع بين النقل والعقل

امتازت تجربة ابن يعيش بقدرتها على استيعاب الأثر الفلسـفي دون الانفصـال عن التراث النحوي، فهي لا تقطع مع الموروث، بل تُعيد تأويله على ضـــوء منطق جديد. وبهذا قدّم نموذجًا لما يمكن تسميته "النحو العقلي المنضبط"، وهو نموذج يُراعي الترجيح بين الأقوال، ليس فقط على أساس كثرة الشواهد، بل أيضًا وفق البنية الذهنية التي تحكم كل قاعدة.

من ذلك قوله في قول ذي الرمة [١]:

وقَفْنَا وقُلْنَا إِيهِ عن أُم سالِمٍ وما بالُ تَكْلِيمِ الدِّيار البَلاقِعِ

"لما أراد المعرفةَ، لم يأتِ فيه بالتنوين، وكان الأصـــمعيّ يُخطّئ ذا الرمّة في هذا البيت، ويزعم أن العرب لا تقول إلَّا "إِيهٍ" بالتنوين. وجميعُ البصـريين صـوبوا ذا الرمّة، وقسـموا "إيه" إلى معرفة ونكرة، فالمعرفة: "إيهِ" بلا تنوين، والنكرةُ: "إيهٍ" منوّنا، وقالوا: خَفِيَ هذا الموضعُ على من عابه. والقولُ فيه أن الأصمعي أنكره من جهة الاستعمال،

(١) البيت من الطويل، لذي الرمة في: غيلان بن عقبة ذو الرمة، ديوان ذي الرمة، ط٢ (دمشق: المكتب الإسلامي، ١٣٨٤هـ)، ٧٧٨؛ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م)، ٦: ٢٠١؛ البغدادي، خزانة الأدب، ١٠: ١١٣، ١١٤.

والنحويّون أجازوه قياسًا، ولا خلافَ بينهم في قلةِ استعماله "[١].

وقد علّق الأستاذ محمود فهمي حجازي على هذه النزعة بقوله: "تمثّل شروح القرن السابع، وخصوصًا شرح ابن يعيش، حالة من الوعي الكامل بالحاجة إلى إعادة بناء النحو على أسس عقلية، من دون التفريط في الأسس العربية الأصيلة، وهذا ما يجعلنا نعدّه من المجددين الحقيقيين في منهج النحو"[٢].

ثانيًا– الانتقادات والحدود

على الرغم من القيمة العلمية التي أضافها ابن يعيش لمنهج التحليل النحوي، فإن توظيفه للمفاهيم الفلسفية والمنطقية لم يخلُ من ملاحظات نقدية يمكن إجمالها في النقاط التالية:

(١) الغموض الاصطلاحي

أدى التوسع في استعمال المصطلحات الفلسفية إلى نوع من الغموض الدلالي، إذ لم تكن بعض هذه المصطلحات مستقرة داخل الدرس النحوي، مما جعلها أحيانًا غريبة على المتلقي، وأفضى إلى إبهام التحليل في مواضع تحتاج إلى تبسيط. فمثلًا، وصف النعت بأنه "عرض للذات لازم له"، يقول:" والصفةُ لفظٌ يتبع الموصوفَ في إعرابه تَحْلِيَةً وتخصيصًا له بذِكْرِ معنًى في الموصوف، أو في شيء من سَبَبه، وذلك المعنى عَرَضٌ للذات لازمٌ له"[٣]، ويقول في بناء (فَعِل، وفعيل) للمبالغة أنهما " بناءان

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ٣: ٨٠.

(٢) محمود فهمي حجازي، علم اللغة العربية بين التراث والمناهج الحديثة (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩١)، ١٨٢.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ٢٣٢.

موضوعان للذات والهيئة.." [١].

وهذه المصطلحات فيها من الغموض ما يجعل متعلم النحو في حيرةٍ من أمرِهِ في تفسيرها، كما أنها لا تخدم المتعلم قدر ما تخدم الباحث المتخصص، مما يباعد بين النحو والتعليم.

(٢) الخلط بين التصور النحوي والتصور الفلسفي.

في بعض المواضع، يبدو أن ابن يعيش يُدخل التصوّر الفلسفي بطريقة لا تنسجم دائمًا مع طبيعة الظاهرة اللغوية. فالنحو علم قائم على الاستعمال والسماع، وقد تؤدي محاولة تأويله تأويلًا فلسفيًا إلى طمس خصوصيته اللغوية. وقد انتقد ابن مضاء هذا التوسع، معتبرًا أن تحميل النحو العلل والمنطق بما لا يحتمل قد يثقل الدراسة النحوية ويعقد فهم الظواهر[٢]، وانظر إلى أسلوبه في أول كتابه وهو يفتتحه بألفاظٍ منطقية يصعب على المتعلم فهمها والوقوف على معانيها، مازجًا بين الحد النحوي والحد المنطقي للأشياء، يقول:" اعلم أنّهم إذا أرادوا الدلالة على حقيقة شيءٍ وتمييزه من غيره تمييزًا ذاتيًّا حدّوه بحدّ يُحصِّل لهم الغرضَ المطلوبَ، وقد حدّ صاحب الكتاب الكلمة بما ذكر، وهذه طريقةُ الحدود أن يُؤْتَى بالجنس القريب، ثمّ يُقْرَن به جميع الفُصول، فالجنسُ يدلّ على جَوْهَر المحدود دلالةً عامّةً، والقريبُ منه أدَلُّ على حقيقة المحدود؛ لأنّه يتضمّن ما فوقَه من الذاتيّات العامّة؛ والفصلُ يدلّ على جوهر المحدود دلالةً خاصّةً "[٣].

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ٤: ٩١.

(٢) ابن مضاء، الرد على النحاة، ٥٥–٥٦.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ٧٠.

(٣) الانزلاق نحو التجريد.

تسبّب اعتماد ابن يعيش على المنطق في نزعة تجريدية أخرجت النحو من مجاله التطبيقي. فالأمثلة تُساق لتبرير القواعد، لا لاستحضار الاستعمال اللغوي الحي، والنقاشات تصبح أقرب إلى السجالات العقلية منها إلى شرح اللغة في بنيتها الطبيعية، مما جعل بعض فصول الشرح تميل إلى التجريد الفلسفي بدل البساطة التربوية، وانظر إلى عرضه لمذهب البصريين في العامل في المبتدأ وهو رفعه بالابتداء، يقول: "وذهب البصريون إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء، وهو معنى ثمّ اختلفوا فيه؛ فذهب بعضُهم إلى أنّ ذلك المعنى هو التَّعَرِّي من العوامل اللفظيّة. وقال الآخرون: هو التعرّي، وإسنادُ الخبر إليه، وهو الظاهرُ من كلامِ صاحب هذا الكتاب. والقول على ذلك أنّ التعرّي لا يصِحّ أن يكون سَبَبًا، ولا جزءًا من السبب؛ وذلك أنّ العوامل توجِب عمَلًا، والعدمَ لا يوجِب عمَلًا،"[١].

(٤) انقسام الموقف داخل الوسط العلمي

لم يكن هذا التوجه مقبولًا على إطلاقه، إذ عبّر بعض علماء القرون التالية عن نفورهم من النزعة الفلسفية في النحو. فقد انتقد الشاطبي في الموافقات وابن خلدون في المقدمة هذا المسار، معتبرين أن المبالغة في إدخال الفلسفة والمنطق أفسدت النحو وأبعدته عن غايته التعليمية. وقد ذهب ابن خلدون إلى حدّ اتهام بعض النحاة بأنهم "تكلّفوا في صناعتهم، فجعلوها من الفلسفة، وهو غلط"[٢].

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ٢٢٣.

(٢) ينظر: إبراهيم بن موسى الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق عبد الله دراز (بيروت: دار المعرفة، ٢٠٠٤)، ١: ٤٦؛ ابن خلدون، المقدمة، ٥٧٤.

والذي أراه: تأثر النحو العربي بالمنطق والفلسفة اللذين ذاع صيتهما وانتشرت كتبهما المترجمة، خاصة في العصر العباسي، مما أتاح للنحاة توظيف أدوات ومفاهيم جديدة في تحليل الظواهر اللغوية وبيان القواعد. مما شجَّع حركة الترجمة فظهرت الكثير من كتب الفلسفة والمنطق في هذا العصر، والتي مزجت الثقافات العربية في مختلف العلوم والفنون بها، وقد أولع العلماء به وسارعوا إلى مدارسته؛ لأن ظروف الفكر الإسلامي كانت داعية إليه لتتخذ منه ركيزة عقليةً تُجَابِهُ أفكار الإلحاد التي بدأت تتسلل إلى ميدان الفكر الإسلامي(١).

ثالثًا– خلاصة مركّزة – الفلسفة والمنطق أدوات لا بدائل

إنّ الموازنة المنهجية في تجربة ابن يعيش تؤكّد أن الفلسفة والمنطق لم يكونا بديلين عن النحو، بل أداتين مساعدتين لفهمه وتقنينه. فقد قدّم لنا ابن يعيش نموذجًا نادرًا لعالم نحوي متمكّن من أدواته، استعمل المعارف العقلية لتقوية التحليل، دون أن يتنكّر للموروث، أو ينزلق إلى التنظير المجرد الخالص، وانظر إليه وهو يبين علة منع (سلمان) من الصرف، وصرف (عطشان) وقد خُتم كلاهما بالألف والنون، يقول:" وليس المانعُ من الصرف كونه على زنةِ "فَعْلَان"، ألا ترى أنّ "عُثْمان"، و"دُبْيان"، و"سُفْيان" حكمها حكم "عَدْنان "، و"غَيْلان". فإن قيل: فأنت تقول: "سَلْمان"، و"سَلْمَى"، فهلّا كان كـ "عَطْشان"، و"عطْشى" قيل: ليس "سلمان، وسلمى"، من قبيل "عطشان، وعطشى"؛ إنّما ذلك من قبيلِ تَلاقِي اللغة، وأمرٌ حصل بحكم الاتّفاق، لا

(١) سناء يوسف فتح الباب، المعارضة والترجيح في النحو العربي: دراسة تأصيلية تطبيقية تقويمية (القاهرة: دار غريب، ٢٠١٦)، ٢٤.

أنه كان مقصـــودًا. وقد كثرت زيادة الألف والنون آخرًا على هذا الحدّ..."[1]. فأنت تراه يبن بناء الاستعمال على السماع عن العرب أولًا ويحترم المسموع، ويمزج كل ذلك بأسلوب فلسفي جذاب في افتراض يفترضه على المسألة ويُجيب عنه مبينًا ما يصح فيه المنع، وما لا يصح والعلة في كل منهما.

أحســـن ابن يعيش توظيف المنطق، ليس ليُفرض عليه نماذج جاهزة من الخارج، بل ليُنظّم به الدرس النحوي ويعيد بناءه من خلال مفاهيم دقيقة تســـاعد على الفهم دون تشويش؛ وهذا يُعدّ درسًا منهجيًا مهمًا في التعامل مع المعارف: فالعبرة ليست في استيراد المناهج فحسب، بل في كيفية تفعيلها داخل النسق الخاص بالموضوع.

وبذلك، فإننا نعدّ منهج ابن يعيش حلقة اتصـــال بين العقل النحوي العربي والفكر المنطقي الأرســـطي، وهو جهدٌ يتطلب اليوم دراســـةً معمقة تربط تراث النحو العربي بسياق الفكر الفلسفي في الحضارة الإسلامية، وتُبرز مدى نضج النحو العربي بوصفه علماً استدلالياً لا يقل صرامةً عن أي علم من علوم العقل.

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ١٨٧.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد.

فقد تم البحث بعون الله وتوفيقه، وقد توصلتُ فيه إلى النتائج التي يُمكن إبرازها على النحو التالي:

- أثبت البحث أن تجربة ابن يعيش في شرح "المفصل" تمثل نموذجًا فريدًا للتفاعل البنّاء بين النحو والفلسفة والمنطق. فقد اتسم منهجه بالقدرة على استثمار المفاهيم الفلسفية ــ كالجوهر والعرض، وكلّ وجزء، وحد ورسم ــ لتفسير الظواهر النحوية وتوضيح العلاقات الداخلية بين مكونات اللغة. هذه المفاهيم لم تكن مجرد إضافات نظرية، بل أدوات وظيفية مكنته من بناء نسق تحليلي يوازن بين ما هو سماعي ومرجعي، وما هو عقلاني واستدلالي، بما يتيح فهم الظاهرة اللغوية بعمق ودقة كبرى.
- أثبت البحث أن اعتماد ابن يعيش على المنطق الأرسطي لم يكن هدفًا بحد ذاته، بل وسيلة لتنظيم التفكير النحوي وصياغة القواعد وفق أسس عقلية دقيقة ترتكز على القياس والاستقراء والاستدلال بالأولى، وربط المقدّمات بالنتائج. ومن خلال هذا الأسلوب، طور ابن يعيش منهجًا يُمكن تسميته "النحو العقلي"، حيث تصبح القواعد ليست مجرد ثوابت استقرائية، بل نتائج منطقية متسقة تعكس بنية اللغة الداخلية وعقلية المتكلم، مع التأكيد على أن هذا المنهج يمثل تفعيلًا فريدًا للأدوات المنطقية داخل الدرس النحوي، دون المطالبة بالتفرد المطلق في التاريخ النحوي.

– كما أن الدراسة أظهرت حدود هذا التوجه، إذ أدى توظيف المفاهيم الفلسفية والمنطقية أحيانًا إلى زيادة التجريد أو الغموض الاصطلاحي، وإلى صعوبة في التوفيق الكامل بين التفسير العقلي والاستعمال اللغوي الحي. ورغم هذه الانتقادات، فإن التوازن الذي حققه ابن يعيش بين العقل والنقل يجعل منه نموذجًا متقدمًا في تاريخ النحو العربي، قادرًا على الجمع بين الأصالة اللغوية والحداثة الفكرية في التحليل المنهجي.

– أثبت البحث أن ابن يعيش وإن كان يحترم القياس ويأخذ به إلا أنه لا يقدمه على السماع.

– أثبت البحث أن شرح المفصل لابن يعيش لم يكن مجرد شرحٍ يهتم ببيان النص المشروح وتوضيح غامضه، بل كان له منهج خاص يمزج فيه بين السماع والقياس للاستعمال العربي حسب المسموع الوارد عن العرب قلةً وكثرة.

– ويمكن القول أخيرًا إن فلسفة اللغة عند ابن يعيش لم تكن بديلًا للنحو، بل إطارًا معرفيًا أتاح تطويره وتحقيق فهم أعمق لآليات اللغة. وهي بذلك تبرز دور الفلسفة والمنطق كأدوات تقوية وتحليل، تساعد النحوي على استنباط القواعد، وفهم العلاقات الداخلية بين المفردات، وضبط الظواهر اللغوية ضمن نسق عقلاني واضح، دون أن تُحلّ محل المرجعية النحوية أو النصوص السمعية.

توصيات وآفاق بحثية مستقبلية

في ضوء ما سبق، فإن البحث يُوصي بتوسيع أفق الدراسات النحوية وفق التوجّهات الآتية:

- إجراء دراسات مقارنة بين ابن يعيش ونحويين عقلانيين آخرين كابن السراج،

وابن الحاجب، وابن هشام، والرضي، من حيث استعمال المفاهيم الفلسفية.

- دراسة الأثر المعرفي لشرح ابن يعيش في المدارس النحوية اللاحقة، ومدى تأثر النحويين به في العصور المتأخرة.
- فتح حوار مع المناهج اللسانية الحديثة حول إمكانية استثمار المفاهيم الفلسفية التراثية في صياغة نحو عربي معاصر.

بهذا يُختتم هذا البحث، وليس يُختتم الموضوع، إذ إنّ ما قدمه ابن يعيش من رؤية مركبة، جامعة بين عقلانية الفلاسفة، وعمق النحاة، يظلّ جديرًا بأن يُقرأ في ضوء التراكم المعرفي الذي يربط بين الماضي والمستقبل، ويُعيد للدرس اللغوي العربي مكانته العقلية والتفسيرية.

المصادر والمراجع

أولًا: المصادر التراثية

أرسطو. "الخطابة". ترجمة عبد الرحمن بدوي. (ط١. القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٦٠).

البغدادي، عبد القادر بن عمر. "**خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**". تحقيق عبد السلام محمد هارون. (القاهرة: مكتبة الخانجي، [د.ت]).

الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف. "**معجم التعريفات**". تحقيق محمد صديق المنشاوي. (القاهرة: دار الفضيلة، [د.ت]).

ابن جني، أبو الفتح عثمان. "**الخصائص**". تحقيق محمد علي النجار. [د.م]: المكتبة العلمية، [د.ت]).

ابن خلدون، عبد الرحمن. "**المقدمة**". تحقيق علي عبد الواحد وافي. (القاهرة: دار نهضة مصر، ٢٠٠٤).

ذو الرمة، غيلان بن عقبة. "**ديوان ذي الرمة**". (ط٢. دمشق: المكتب الإسلامي، ١٣٨٤هـ).

الرازي، فخر الدين محمد بن عمر. "**المحصول في أصول الفقه**". تحقيق طه جابر العلواني. (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠).

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. "**الإيضاح في علل النحو**". تحقيق مازن المبارك. (ط٥. بيروت: دار النفائس، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).

الزمخشري، محمود بن عمر. "**المفصل في علم العربية**". (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨).

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري. "**الأصول في النحو**". تحقيق عبد الحسين الفتلي. (بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٧٤).

الإسترآباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. **"شرح الرضي على كافية ابن الحاجب"**. تحقيق يوسف حسن عمر. (بنغازي: جامعة قاريونس، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م).

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. **"الأشباه والنظائر في النحو"**. (ط١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م).

ـــــ. **"معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم"**. تحقيق محمد إبراهيم عبادة. (ط١. القاهرة: مكتبة الآداب، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م).

ابن سينا، الحسين بن عبد الله. **"النجاة"**. تحقيق محمد فريد وجدي. (القاهرة: دار المعرفة، ١٩٦١).

الشاطبي، إبراهيم بن موسى. **"الموافقات في أصول الشريعة"**. تحقيق عبد الله دراز. (بيروت: دار المعرفة، ٢٠٠٤).

العكبري، محب الدين عبد الله بن الحسين. **"اللباب في علل البناء والإعراب"**. (تحقيق غازي طليمات. ط١. دمشق: دار الفكر، ١٩٩٥).

ـــــ. **"مسائل خلافية في النحو"**. تحقيق محمد خير الحلواني. (ط١. بيروت: دار الشرق العربي، ١٤١٢هـ).

الغزالي، أبو حامد. **"معيار العلم في فن المنطق"**. تحقيق سليمان دنيا. (القاهرة: دار المعارف، ١٣٧٩هـ).

الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد. **"الألفاظ المستعملة في المنطق"**. تحقيق محسن مهدي. (ط٢. بيروت: دار المشرق، ١٩٨٦).

الفاكهي، عبد الله بن أحمد. **"شرح كتاب الحدود في النحو"**. (تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري. ط٢. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م).

ابن مضاء القرطبي، محمد بن محمد. **"الرد على النحاة"**. (تحقيق شوقي ضيف. القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٢).

ابن يعيش، موفق الدين يحيى. **"شرح المفصل"**. (تحقيق إميل بديع يعقوب. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م).

ثانيًا: المصادر الحديثة والدراسات المعاصرة

بدوي، عبد الرحمن. **"المنطق الصوري والرياضي"**. (ط٤. الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٧).

حاج صالح، عبد الرحمن. **"حول العلاقة بين النحو والمنطق"**. (**"مجلة مجمع اللغة العربية الجزائري"**، ع ١٨ (١٩٨٨)).

ـــــ. **"مدخل إلى النحو العقلي عند ابن يعيش"**. (**"مجلة مجمع اللغة العربية الجزائري"**، ع ٢١ (١٩٩١)).

حجازي، محمود فهمي. **"علم اللغة العربية بين التراث والمناهج الحديثة"**. (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩١).

حسان، تمام. **"الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب"**. (القاهرة: عالم الكتب، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م).

ـــــ. **"اللغة العربية: معناها ومبناها"**. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥).

السامرائي، فاضل صالح. **"معاني النحو"**. (بيروت: دار ابن كثير، ٢٠٠٣).

السبيهين، محمد بن عبد الرحمن. **"اعتراض النحويين للدليل العقلي"**. (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م).

الشنيطي، محمد فتحي. **"أسس المنطق والمنهج العلمي"**. (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٠).

الصباغ، سامح إبراهيم. **"الاستدلال بالأولى عند ابن يعيش: دراسة نحوية في شرحه للمفصل"**. (**"مجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود"**، ع ٣٥ (٢٠٢٣)).

صليبا، جميل. **"المعجم الفلسفي"**. (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، ١٤١٤هـ/

١٩٩٤م).

صليبا، جورج. **"دور العلماء العرب في تطور العلوم الطبيعية"**. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨).

علي، محمود محمد. **"النحو العربي وعلاقته بالمنطق"**. (ط١. الإسكندرية: دار الوفاء، ٢٠١٦).

فتح الباب، سناء يوسف. **"المعارضة والترجيح في النحو العربي: دراسة تأصيلية تطبيقية تقويمية"**. (القاهرة: دار غريب، ٢٠١٦).

قاسم، محمود. **"المنطق الحديث ومناهج البحث"**. (ط٦. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٠).

محمد، رشدي عزيز. **"توضيح المفاهيم في المنطق القديم"**. (ط٢. [د.م]: [د.ن]، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م).

النشار، علي سامي. **"المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصرنا الحاضر"**. (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠).

هارون، عبد السلام. **"تحقيقات ونصوص"**. (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٧).

الوردي، علي. **"منطق ابن خلدون"**. (بيروت: دار الفكر، ١٩٧٠).

آل ياسين، جعفر. **"المنطق السينوي: عرض ودراسة لنظرية المنطق عند ابن سينا"**. (بيروت: دار الآفاق الجديدة، [د.ت]).

Bibliography

al-‘Ukbarī, Muḥibb al-Dīn ‘Abdullāh ibn al-Ḥusain. **"al-Lubāb fī ‘ilal al-binā’ wa-al-i‘rāb"**. Investigated by Ghāzī Ṭulaymāt. (1st ed. Damascus: Dār al-Fikr, 1995).

———. **"Masā’il khilāfīyah fī al-naḥw"**. Investigated by Muḥammad Khayr al-Ḥalwānī. (1st ed. Beirut: Dār al-Sharq al-‘Arabī, 1412 AH).

Aristotle. **"al-Khaṭābah"**. Translated by ‘Abd al-Raḥmān Badawī. (1st ed. Cairo: Dār al-Nahḍah al-Miṣrīyah, 1960).

al-Baghdādī, ‘Abd al-Qādir ibn ‘Umar. **"Khizānat al-adab wa-lubb lubāb lisān al-‘Arab"**. Investigated by ‘Abd al-Salām Muḥammad Hārūn. (Cairo: Maktabat al-Khānjī, n.d).

Dhū al-**Rummah**, Ghaylān ibn ‘Uqbah. **"Dīwān Dhī al-Rummah"**. (2nd ed. Damascus: al-Maktab al-Islāmī, 1384 AH).

al-Fārābī, Abū Naṣr Muḥammad ibn Muḥammad. **"al-Alfāẓ al-**mustaʿmalah **fī al-manṭiq"**. Investigated by: Muḥsin Mahdī. (2nd ed., Beirut: Dār al-Mashriq, 1986. Fully attested).

al-Fākihī, ‘Abdullāh ibn Aḥmad. **"Sharḥ Kitāb al-ḥudūd fī al-naḥw"**. Investigated by: al-Mutawallī Ramaḍān Aḥmad al-Dimīrī. (2nd ed. Cairo: Maktabat Wahbah, 1414 AH/1993).

al-Ghazālī, Abū Ḥāmid. **"Mi‘yār al-‘ilm fī fann al-manṭiq"**. Investigated by Sulaymān Dunyā. (Cairo: Dār al-Ma‘ārif, 1379 AH).

Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ ‘Uthmān. **"al-Khaṣā’iṣ"**. Investigated by Muḥammad ‘Alī al-Najjār. (al-Maktabah al-‘Ilmīyah, n.d).

al-Jurjānī, ‘Alī ibn Muḥammad al-Sayyid al-Sharīf. **"Mu‘jam al-ta‘rīfāt"**. Investigated by Muḥammad Ṣadīq al-Minshāwī. (Cairo: Dār al-Faḍīlah, n.d).

Ibn Khaldūn, ‘Abd al-**Raḥmān**. **"al-Muqaddimah"**. Investigated by ‘Alī ‘Abd al-Wāḥid Wāfī. (Cairo: Dār Nahḍat Egypt: 2004).

Ibn Maḍā’ al-Qurṭubī, Muḥammad ibn Muḥammad. **"al-Radd ‘alā al-nuḥāh"**. **Investigated** by Shawqī Ḍayf. (Cairo: Dār al-Ma‘ārif, 1952).

Fakhr al-Dīn al-Rāzī, Muḥammad ibn ‘Umar. **"al-Maḥṣūl fī uṣūl al-fiqh"**. Investigated by Ṭāhā Jābir al-‘Alwānī. (Beirut: Mu’assasat al-Risālah, 1980).

Ibn al-Sarrāj, Abū Bakr Muḥammad ibn al-Sarī. **"al-Uṣūl fī al-naḥw"**. Investigated **by**‘Abd al-Ḥusain al-Fatlī. (Baghdad: Maṭba‘at al-Irshād, 1974).

al-Shāṭibī, **Ibrāhīm** ibn Mūsā. **"al-Muwāfaqāt fī uṣūl al-sharī‘ah"**. Investigated by ‘Abdullāh Dirāz. (Beirut: Dār al-Ma‘rifah, 2004).

Ibn Sīnā, al-Husain ibn ‘**Abdillāh**. **"al-Najāh"**. Investigated by Muḥammad Farīd Wajdī. (Cairo: Dār al-Ma‘rifah, 1961).

al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn. **"al-Ashbāh wa-al-naẓā’ir fī al-naḥw"**. (1st ed. **Beirut**: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1411 AH/1990).

———. **"Mu‘jam maqālīd al-‘ulūm fī al-ḥudūd wa-al-rusūm"**. Investigated by Muḥammad Ibrāhīm ‘Ibādah. (1st ed. **Cairo**: Maktabat al-Ādāb, 1424 AH/2004).

Ibn Ya‘īsh, Muwaffaq al-Dīn Yaḥyā. **"Sharḥ al-Mufaṣṣal"**. **Investigated** by Imīl Badī‘ Ya‘qūb. (1st ed. Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1422 AH/2001).

al-Istirābādhī, Raḍī al-Dīn Muḥammad ibn al-Ḥasan. **"Sharḥ al-Raḍī ʿalá Kāfiyat Ibn al-Ḥājib"**. Investigated by: Yūsuf Ḥasan ʿUmar. (**Benghazi**: Jāmiʿat Qāryūnis, 1398 AH/1978. Fully attested).

al-Zajjājī, Abū al-Qāsim ‘Abd al-Raḥmān ibn Isḥāq. **"al-Īḍāḥ fī ‘ilal al-naḥw"**. Investigated by Māzin al-Mubārak. (5th ed. Beirut: Dār al-**Nafā’is**, 1406 AH/1986).

al-**Zamakhsharī**, Maḥmūd ibn ‘Umar. **"al-Mufaṣṣal fī ‘ilm al-‘Arabīyah"**. (Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1998).

2. Modern Sources.

‘Alī, Maḥmūd Muḥammad. **"al-Naḥw al-‘Arabī wa-‘alāqatuhu bi-al-manṭiq"**. (1st ed. Alexandria: Dār al-Wafā’, 2016).

Āl Yāsīn, Ja‘far. **"al-Manṭiq al-Sīnāwī: ‘arḍ wa-dirāsah li-naẓarīyat al-manṭiq ‘inda Ibn Sīnā"**. (Beirut: Dār al-Āfāq al-Jadīdah, n.d).

Badawī, ʿAbd al-Raḥmān. **"al-Manṭiq al-ṣūrī wa-al-riyāḍī"**, (4th ed., Kuwait: Wakālat al-Maṭbūʿāt, 1977. Fully attested).

Fatḥ al-Bāb, Sanā’ Yūsuf. **"al-Mu‘āraḍah wa-al-tarjīḥ fī al-naḥw al-‘Arabī: dirāsah ta’ṣīlīyah taṭbīqīyah taqwīmīyah"**. (Cairo: Dār Gharīb, 2016).

Ḥājj Ṣāliḥ, ‘Abd al-Raḥmān. “Ḥawla al-‘alāqah baina al-naḥw wa-al-manṭiq.” **The Journal of the Algerian Academy of the Arabic Language**, issue 18 (1988).

———. “Madkhal ilā al-naḥw al-‘aqlī ‘inda Ibn Ya‘īsh.” **The Journal of the Algerian Academy of the Arabic Language**, issue 21 (1991).

Hārūn, ‘Abd al-Salām. **"Taḥqīqāt wa-nuṣūṣ"**. (Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1977).

Ḥassān, Tammām. **"al-Lughah al-‘Arabīyah: ma‘nāhā wa-mabnāhā"**. (Cairo: al-Hay’ah al-Miṣrīyah al-‘Āmmah lil-Kitāb, 1985).

———. **"al-Uṣūl: dirāsah ibistīmūlūjīyah lil-fikr al-lughawī ‘inda al-‘Arab"**. (Cairo: ‘Ālam al-Kutub, 1420 AH/2000).

Ḥijāzī, Maḥmūd Fahmī. **"‘Ilm al-lughah al-‘Arabīyah bayna al-turāth wa-al-manāhij al-ḥadīthah"**. (Cairo: Dār al-Shurūq, 1991).

Muḥammad, Rushdī ‘Azīz. **"Tawḍīḥ al-mafāhīm fī al-manṭiq al-qadīm"**. (2nd ed., 1401 AH/1981).

al-Nashshār, ‘Alī Sāmī. **"al-Manṭiq al-ṣūrī mundhu Arisṭū ḥattā ‘aṣrinā al-ḥāḍir"**. (Alexandria: Dār al-Ma‘rifah al-Jāmi‘īyah, 2000).

Qāsim, Maḥmūd. **"al-Manṭiq al-ḥadīth wa-manāhij al-baḥth"**. (6th ed. Cairo: Dār al-Ma‘ārif, 1970).

al-Ṣabbāgh, Sāmiḥ Ibrāhīm. “al-Istidlāl bi-al-awlā ‘inda Ibn Ya‘īsh: dirāsah naḥwīyah fī sharḥihi ‘alā al-Mufaṣṣal.” **"Majallat Kullīyat al-Lughah al-‘Arabīyah bi-Ītāy al-Bārūd"** , issue 35 (2023).

Ṣalībā, George. **"Dawr al-‘ulamā’ al-‘Arab fī taṭawwur al-‘ulūm al-ṭabī‘īyah"**. (Beirut: Markaz Dirāsāt al-Waḥdah al-‘Arabīyah, 1998).

Ṣalībā, Jamīl. **"al-Mu‘jam al-falsafī"**. (Beirut: al-Sharikah al-‘Ālamīyah lil-Kitāb, 1414 AH/1994).

al-Sāmurā’ī, Fāḍil Ṣāliḥ. **"Ma‘ānī al-naḥw"**. (Beirut: Dār Ibn Kathīr, 2003).

al-Shanīṭī, Muḥammad Fatḥī. **"Usus al-manṭiq wa-al-manhaj al-‘ilmī"**. (Beirut: Dār al-Nahḍah al-‘Arabīyah, 1970).

al-Sibayhīn, Muḥammad ibn ‘Abd al-Raḥmān. **"I‘tirāḍ al-nuḥāh lil-dalīl al-‘aqlī"**. (Riyadh: Jāmi‘at al-Imām Muḥammad ibn Sa‘ūd al-Islāmīyah, 1426 AH/2005).

al-Wardī, ‘Alī. **"Manṭiq Ibn Khaldūn"**. (Beirut: Dār al-Fikr, 1970).


الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
١٣٨
١٩٦

THE ISLAMIC UNIVERSITY JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE PART 2

THE ISLAMIC UNIVERSITY JOURNAL OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE

Part 2

Issue: 19
January - March 2026